

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۷۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب عقاید عیسوی

مؤلف درواز

مترجم

شماره قفسه ۱۷۶۱۴



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۸۷۷۹

المجلس
 في شهر ربيع
 الثاني سنة
 ١٣٠٢
 في طهران
 المكتبة
 الوطنية
 رقم ١٠٠

عقاید عصبیه
 ١٠

۱۷۶۱۴
 ۲۰۸۷۷۹



۱
 ۱
 ۲
 ۳
 ۳
 ۳
 ۵
 ۶
 ۸
 ۷
 ۶
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۱
 ۱۱
 ۳۱
 ۵۱
 ۶۱
 ۸۱
 ۷۱
 ۶۱
 ۴۰

يا من وقفنا لتحقيق العقائد الاسلاميه وعصمت
 العقيدة الاصول والفروع الخلائقية صل على سيدنا
 محمد المود بقوا طلع الحج والبرهان المشيد ببلوغ
 السيف والسنان وعلى آله واصحابه الاعيان
 بالرحمة والخلود في الجنان وبعد معصية القوي
 العفو رب الغفر محمد بن اسعد الصديقي الذي رافى ملكه
 نواحي الاماني ان العقائد العنصرية لم تنزع قاعدة
 اضم العقائد الدينية الا وانت عليها ولم تترك

بسم الله الرحمن الرحيم
 وسيدنا

امنا

امننا تنها ومما تنها مسئلة الا وقد صرح بها ادا وامت
 ولم اطلع على شرح بها يكشف مقاصد وبسط فوائد
 بل لم ارها ما يعذرنا في الشرح اذ كل ما وصل الي
 ذلك مقدور ومجرب في ذلك الى ان الشرح
 وانما لكل المعاقرة كذا وتحقيق المقاصد وبين المقاصد
 والتفتة عن المقاصد ولم اسرل مع ذلك قبل
 النقال على ما يود اب اهل الجلال القاصرين عن شانه
 الاستدلال بل تتبع الحق الصريح وان خالف المشهور
 واخذت بمحضر الدليل فان لم يساعد مقالنا فهو
 قال المصنف روح الله روحه قال النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو ان نبعث الله نكالا الى الخلق لتبلي ما وحي اليه
 وعمر هذا السمل ما وحي اليه كماله نفس من غير ان
 يبعثه الى غيره كما قيل في زبير بن عوف بن ثعلبة اللهم
 ان مكلف والرسول قد قل مراد فالكه وقد يخص
 هو صاحب شرفه او كتاب يكون احض على البرهان
 من النبأ مع الخبر او بمس النبوة بمس الارتفاع او هو
 من المنع عن الطريق واللام والنزول للبعد خارجي اذ المارة

الفد الكامل على ما ينساق اليه الذين في المقام الخطا استقر
 انتهى ثلثا وسبعين فقرة التي اهلها كبر فان
 متخلى الوقوع وبك كما قيل في قصصك ولستوف يقول
 ربك فترضى او بمعناه الحقبة اشارة الى ان الا
 من ان عن حصة على الله علة وسلم وانه يتوهم على الله
 ان حمل على اصوله اعجب فوالا قل في هذا العدد
 وان حمل على اعم الفروع وهو اكثر منه توهم لا يستدل
 لجواز كمال الاصله التي منها على لغة معتد بها في الفروع
 وقد قال العلم وبعض الاوقات بلوغ هذا العدد وان
 او نقصوا في اكثر الاوقات كلها في الله ربه حيث
 فلا بد ان لا يرد الخلو فيها هو خلاف الاجل قال
 لا يخلو في الله وان ارد به محو الخلو فيها هو
 مشترك بين الفرق اذا فيه فقرة لا وبعض عصاه وقول
 بان معصية لفرقة ان جنة مغفورة بعبد جبر او لا بعد
 ان يكون المراد استقلال كنه في الله ربنا سبيل الفرق
 ترغيبا في تصحيح العقائد الاواحدة قيل وفيه هم الفرق
 التي جية قال الذين هم على ما انا عليه والصحابي رواه الفرق

اعادة الاطاعة في الدنيا اسواء
 السلاط وهو الظاهر فان اكثر ما
 في الحديث على هذا الاسلوب اربعة
 اياك العلة فان بعض شر الخلق
 لو حار على امر الدعوة لكان له وجه
 انما سبب هذه هي ان فرق الكواثر
 في هذه العلة بغير صم

والا

والا صاحب جج صاحب او صاحب محقق صم عنه
 وهو من ان البر صم الله علة وسلم مومن به سواء كان في
 صم البلوغ او قبله طال صم ام لا وهذه اشارة الى
 هذه الرسالة عقائد المراد بالعقائد ما يتعلق بالفرض بنفس
 اعتقاده منه غير يتعلق بكيفية العمل كونه كما جيا على في
 الى غير ذلك مما يومه مباحث الذات والصفات والفرق
 تلك الاحكام اصوله وعقائده ونقائده الاحكام
 المتعلقة بكيفية العمل كوجوب الصلوة والزكوة والحج والصوم
 ويسمى تزيين وفروعا وكما ما بين الفرق ان جية
وهم الاشاعة التي يعون في الاصله للشيء الى حسن
 الاشياء وهو منسوب الى الاشياء قبله في العلم
 قيل الى جده ان موسى لاشيوس رضى الله عنهما قال
 فكيف حكم بان الفرق ان جية في الاشاعة وكل فرق
 ترزع انما انا جية قلت سياق الحديث مشوب بالمعقود
 بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه رضى الله
 عنهم ولا يتجاوزون عن قولهم لا بالضرورة ولا
 يسرسلوا مع عقولهم كالمولود ومن خردوه وهم ولا

والاصحاب وذلك انما سبب على
 فانهم منسكون في عقائدهم بالهاجته
 الصلح المفقولة عنه صلى الله عليه وسلم

في الفعل في غير كالتبعية المستبعية كما روي عن الامام
 العظمي في قول ابن المطهر الحلي في بعض تصانيفه قد
 في هذا الحديث مع الاستناد ونظر اليه الطوسي في كتاب
 عنه الفوائد جنة فاسقوا راسه عن ابن عبيد ان يكون
 تلك القوة مخالفة لغيرها في القوة كقوة وما من الاثر
 الا ما يتبعه فانهم كالقوة غيرهم من جهة القوة مخالفة
 غيرهم في القوة فانهم متعارفون في القوة الاصلية قلت
 موافق للمعول في اكثر الاصول ولا مخالفا لان
 قليلة اكثر من على بالامامة ومن بالقوة انبثاق
 به تلك في الاشاعة فان اصولهم مخالفة لغيرهم في القوة
 ولا يوافقهم فيها غيرهم كسب وروية الله تعالى
 كونه غيرهم وتزبيد عن المكان والجهة بل جوار وروية كل
 موجود في الاعراض وغيره جوار وروية كل في الاصول
 والرواية جوار وروية اعني الصبي بقية ان يكون استناد
 الممكنات كلها الى الله تعالى ابتداء وكون الصفات لا من
 الذات ولا بعدا والفرق بين الارادة والرضا الى غير
 ذلك على ان شئنا محالون عليهم فيما لا يشكونهم اجمع
 الامانة

الاصح

الاجزاء مما يخالف الاتفاق لا يخالف المصطلح وهو ان
 العلم والحق في الله في كل عصر وكل زمان
 لكن ذلك في طائفة مخصوصة وهم السلف الصالحين
 من المجتهدين العارفين باها وبتة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وبمعرفة ما في الصحيح والضعيف وغيره وبعدها في
 واعلم المسلمون واهل السنة والجماعة على ان العلم بغير
 الاصل ما يليق به ان كان في اسم لا يخفى به غيب عن العلم
 في ما سويها من وصفاته حادث ولا كانت الغلبة
 على إطلاق الحديث على المسبوق بالذات بالعدم بحسب
 مسبوقا بوجود الفاعل سبقا واثباتا سلم تقدم عدمه
 بالذات وحاولوا بيان ذلك بمعدات فصلاته وحوادث
 الجريد للجزيرة وبيان ان الله لا يسمي الله كلف والاعتماد
 الخلق اليه على الخلق وادان كان العلم سابقا على وجود الخلق
 الذي كان في وجوده لا قطعاً فلا يخفى العلم الله بالعلم
 وهو خلا من غيرهم وهو الخلق اروي ذلك بقوله كان في
 الله تعالى ان لم يكن ان وجدهم لعدم بعدية زمانه في المسألة
 فان العلم الاول محمداً اصطلاحاً في العلم لا في العلم

في كون العلم كالمفهوم فلا يستلزم بالاشتغال والاشتغال
 المستلزم هو غير مستلزم الاستعدادات التي هي على العلم
 وهو ليس عليه باطل مع قطع النظر عن جريان التفسير فيه
 يلزم الحصر الامور المتقدمة على حصرين وهما العلم
 وتعلقه بالشيء كما لم يكن قات وانت تعلم ان لا اختصاص
 بين حصرين اتصال ذات الارادة محفوظة في علمها
 يوارى عنها تعلقا مرتبة غير متقدمة على تعلقها والاستعداد
 المتقدمة على الارادة فيلس الارادة ولا المبرر في السلسل
 كذا في الارادة طرف السلسل فالعلم بالاختصاص هو علم
 الفاعل وان علمه من بعض من ينفذ على الماهل بالاعتقاد
 والوجه اليه في الابداع والنبيل المقصود ان علمه هذا
 بعضه ان لا يوجد في علمه الجودات اليومية واجبت
 التسلسل للاراد من حدوث العلم بانهم هو التسلسل في
 المرتبة المجردة الوجود ويوحى وان التسلسل في الوجودات
 فتتسلسل في الامور المتقدمة والاعمال المتقدمة منها
 ومثل هذا التسلسل ليس محال عندنا فان الافلاك عندنا
 حركاتها في ذات جبهتين الاسرار والتجدي في ذاتها

حجة

جستم

في العلم

في القدم ووجه التجرد صارت واسطة صدور الحادثة
 القدم وانت مما سبق خبرانه يمكن ان يكون صدر العلم
 حادثة عن هذا الوجه فلا يلزم القدم الشيخ في علمه
 على القدم الجسدي ان يكون ووجه العلم لا يزال على
 موجودا وقد قال بعض المتأخرين في علمه وقد راس
 بعض تصانيف تهذيب العقول به والوش وقد قال الامام في
 الوالي رقا جوامع المذكور ان هذه الحركة هي العلم
 انما هي في كيفة صدره مستمرة في الاجزاء التي
 دون بعض وان كانت في حصة انما مجردة في حصة
 ونفسها في حصة الى سبب خالصة ويتسلسل في علمه
 هذا التسلسل في علمه لعدم وجود العلم الا بالادوم
 فالكون في التسلسل في الامور المتقدمة وهو علمه
 فكل التجرد عبارة على نقصان في حدوثه في ذاته
 في ذاته في علمه فلا بد لعدم في علمه وبعده العلم
 او عدم امر موجود او بعضا موجود وبعضا عدم امر موجود
 وعلم الاول يقال الكلام الى علمه في الامر وبهذا لا يلزم التسلسل
 والامور الموجودة الجملة المتقدمة وعلمه في كون ذلك العلم

او في حصة انما مجردة
 كانت حصة انما مجردة

عدم في ذاته اذ وجوده ضرورة ان لا يكون وجوده على
 شيء لا يكون عدمه على عدم شيء فليس التسلسل في الموجودات
 بهذه الاعدام اعدام لها وعلى الثالث لا بد ان يكون الوجود
 في الامور الموجودة وبذلك لاعدام او كلاما اخر قد
 الوجهين يلزم التسلسل في الامور الموجودة المترتبة على
 حال وجوده السابق او حال عدمه اللاحق لان عدمه ان كان
 سببا لوجوده او سببا لعدمه لم يلزم حدوثا
 لعدم عدمه المانع للمستلزم لوجوده المانع لم يلزم التسلسل
 المترتبة على الحادث في حال عدمه وان كان سببا لعدمه
 لا يلزم امر او وجودا لزم التسلسل المذكور وقت
 ذلك الحادث وقت وقوعه على الشق الثاني فان قلت
 ان يكون عدمه كل شيء مستلزما الى عدمه المانع للمستلزم
 المانع لا يلزم الترتيب بين تلك الموانع في كل التسلسل
 بل لا يلزم اجتماع تلك الموانع في الوجود ايضا لانه
 حدوثها ولو انا كذا في بعضا ما بين نوعه فليس تلك الموانع
 متعاقبة متصلة في الحدوث فان اجمع الوجود في التسلسل
 لانه احاد مترتبة في الحدوث بحسب الزمان ويحتمل الوجود في كل

الموجوده المستنفدة
 والاحاد لا تسلك التسلسل
 في الامور

راجع

في التطبيق ولا تقدر في عدم ترتيبها بحسب الذات كما في
 ذي قطع سلم فاما في التسلسل المستندة في الحدوث
 اليوم ونطبق على التسلسل المستندة في الحدوث في الوجود
 ونسوق البرهان وان لم يحتمل في الوجود فليس الكلام
 عدمها في كل التسلسل المستلزم في الوجودات الحادثه
 وفي عدمها في وقت وجوده فان عدمه كل مانع انما
 لعدم المانع لوجوده المانع او عدمه في ذاته او عليه
 وعلى الاول يلزم وجود الموانع المترتبة في الحدوث في الوجود
 في علته في يلزم ان يكون محقق ذلك المانع موقفا على
 موجوده في نفسه في كل تسلسل المستلزم في الوجود
 وجوده الوجه الرابع ماعول عليه بعض المتأخرين وهو
 انهم ينواردون الاستعدادات في الوجودات المستعينة
 على ما قد تم على عدمها في حدوثها متعاقبة في وجودها
 مطلقا سواء كان ذلك في ذاتها واردة على ذلك عدمه
 حاضرا او لا غير معقول لان عدمه يجب ان يكون سابقا
 على كل حادث اذ القديم لا يكون مسبوقا بالعدم في الحدوث
 لا يكون مسبوقا به فلا بد ان يكون سابقا على كل واحد

راجع

على الحادث وانه لو ثبت ان يكون له حاله في نفسه
 كل حادث واجرمه بصدق على الحادث وادراكه في
 في ذاته لا يكون له سابقا على كل واحد من احواله على
 باطل بضرورة العقل ويترتب من توارده الحادث النوع الثاني
 على ان لا يوجد له كمال في نفسه واما في نفسه فلو
 والمسا فانت بين دوام المقارنة مع بعض الاولاد
 على كل فرد من هذه قلت هذا هو سبب النوع لا بد منه
 لان تقدم القدم على كل فرد الحادث انما يستلزم كون
 متعديا في الزمان الى ان يتعدى في زمانه **والقدم هو**
ميكرو لوكا وان كان معارضا له في زمانه ومكانه
 كان القدم موجودا في اسما كل فرد الحادث اذا فيه
 منه الاول والقدم موجودا في الحادث الى ان يتعدي
 تقدم على كل فرد منه دوام المقارنة له في زمانه وانما
 ما ذكره في نوع سبب القدم على وجه الصدق على الحادث وادراكه
 ويتبين ان كل واحد من هذه في الحادث المتساوي
 التوابع التي هي تقدم القدم على كل واحد منها في دوام
 المقارنة له في زمانه وذلك ما هو واضع على ان المتساوي

الوجه الخامس

من غير متناهية كبره ان السطح على السطح
 الامور الموجودة المترتبة سواء كانت مجموع الوجودات
 وذلك لان حاصلها ان المتعاقبات لا توجد في
 ان غير المتناهية لزم ان يكون عدد المتعاقبات متناهية
 المتعاقبات لا يوجد في حال لان المتعاقبات في كل
 الوجود مفرقة بان الملازمة انما لو كانت التسلسل
 المتناهية واخرها بسلسلة مسبوقه في كل المتعاقبات
 له سابقه مسبوقه في كل اعدادها في كل
 في كل المتعاقبات الاخره في كل المتعاقبات الاخره
 في كل عدد المسبوقات على عددات بقية بواحد
 حال ولا يتوهم ان هذا البرهان انما يدل على السطح
 وحده واحده اذ كان على ما بين في كل
 فلا سبق هذا البرهان فان الحوادث في الاول المتعاقبات
 في كل المتعاقبات في كل سابقه على المتعاقبات وذلك لان
 في كل واحد من هذه السلسلة كالمحلل الاخر فضاء عدد
 يكون فيما قبله في الاحاد سابقه لا يكون مما سبقه في كل
 المسبوقات في المبدأ وكذا ان ما زاد يجب ان يكون في كل

بلا مسبوقه وكل واحد في حاده
 له سابقه مسبوقه

يكون

لا يكون ما زادها سابقه كما وحده المتعاقبات في كل
 مسبوقه في كل عددات بقية والمسبوقات في كل
 التسلسل في كل بين وعلى ما بين ان عدد البرهان في كل
 المتعاقبات في الوجود ايضا لان عدد المتعاقبات في كل
 عدد الاخر سواء اجمعت في الوجود او اجمعت في كل
 ان يكون المتعاقبات ازيد من المسبوقات سواء اجمعت في الوجود
 بقية في كل كذا ان السطح في كل في كل المتعاقبات في كل
 لان السطح في كل في كل لا ينفصل الاجزاء والوجود في كل
 في كل المتعاقبات في كل في كل في كل المتعاقبات في كل
 وجملة اخرى عرصة غير على الحوادث ان قبله في كل
 او بعد في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
 ان في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
 البرهان في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
 لعدم في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
 في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
 موجوده في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
 مختلفه في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل

انقل من كل واحد واحد واحد واحد واحد واحد
 ووهي ان هذا الاجل كاف دون الاجل في صورة
 حكم على ان يدفوا ذلك في السلسلة المستقلة
 الى طرف اللانها في هذا القطع وفي غير المستقلة لا يظهر
 بل كانت الزيادة في الاوساط على ذلك
 افر ينقض به هذا النوع وهو ان الامور التي هي مطلقة
 سلم الرب لان المجموع متوقف على المجموع بل واحد
 المجموع متوقف على ذلك اسقط عن واحد واحد واحد
 توضح تطبيق المجموعات المتتابعة في المجموعات المجموع
 من الية سلسلة المجموعات كونها لا تكون مجموع
 مجموع اخر وذلك هو الانسان فالمجموعات الموجودة
 هناك تنتهي من جهة الى الاثنين فيكون المجموع الاول
 فان ثبتت لا بد من جهة الواحد الاثنين والاشياء
 هكذا التي غير المتناهية فسلطة السلسلة المستندة الى الواحد
 السلسلة المستندة مما فوقه فان قلت ان لم يذكر كذا
 العدد كماله لانه ان يحد هو مجموع كما انتم عن اسطفا
 ان العدد مركب من الوحدات لانه لا احد الى ان يحد

سب

تركيب العشر في اربعة وسنة السنين الاول في تركيب
 والاشياء ولا يحد في الاعداد التي تحتها فان يقال
 جميعا يكون له اجزاء متناهية في عدد تمام واحد
 وهو محال فان ان تعاضد تركيبه في هذا المثل الاول
 انما قلت هذا الكلام انما تعاضد اذ كان لكل عدد صورة
 متناهية لوحداته اما اذ كان محض الاضمار فلا تصور
 فيكون كل مرتبة في الاعداد متناهية في مرتبة واحدة
 خصوصية المادة فقط لا بصورة متناهية لكونها في
 هذا في اولى المصطلح والواجب ان بعض المتأخرين
 بان العدد محض الوحدات وليس بصورة نوعية
 تركيبه في الاعداد واليه ان واحد واحد واحد واحد
 واحد واحد عدم تركيب العدد في الاعداد التي تحتها
 تركيب مجموع العدد من وحدات تلك الاعداد فان ثبتت
 ان زيدا وعلما وزيدا وعلما فان مجموع زيدا وعلما
 اي مجموع الاثنين غير مجموع زيدا وعلما
 موضح تلك الحقيقة الاجتماعية وليس الموضح الاول خاف
 على الموضح الثاني فلا عيب له فيكون في اثنائه عشر ذلك

وحشد

ما اختاره بيقين المحقق في من حيث الاستدلال
 المستقر في الامور الموجودة دون الاعتبار بالاعتقالات
 يصدر عن اوهده - وعن - وعده 7 وعنه
 1 - 7 حقه حصل معلومات مستقر في مرتبة واحدة
 وعلى هذا يتبين البرهان المشهور على اثبات الواجب
 غير توقف على اطلاع الدور والسلسل فان حصل
 لو ترتب للممكنات في غير النية فكل واحد من السلسل
 الى علمه الموجودة فيها واما المجموع فعلمه بالجميع او في
 او فليس عند الاول وانما في بطلان على ما يتبين في موضع
 اثبتت والظاهر على علم الممكنات هو الواجب ولا فتر
 الدليل الابان تحت استناد المجموع الى فتر على ما فصلنا
 في بعض رسائلنا فيما ان المتعدد الاقل في العلم والاكبر
 ما يتوهم في انفسنا ان الاالا حاد وم فاسد محال
 فان قلت فكل ما ذكرت من ان يكون معلومات الله تعالى
 مستحصرا ما هو الا لانقضاء البرهان به قلت لو كان علم
 بالاشياء وبصورها مفصلا لكان الامر كذلك كما ذكرت لكن
 محال لواز من علمنا واحدا بسيطا كما ذهب اليه المحققون

فلا تعد في المعلومات بحسب علمنا فلا يتصور التطبيق
 ونسب العلم اسفالي ان علمنا علمنا علمنا وذهب بعض
 علمنا بالاشياء اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 بسيطا لا يتقدم هذا المقام فان قلت معلومات الله تعالى
 شاملة سواها كان العلم المتعلق بها واحدا او متعددا
 التطبيق في المعلومات فقلت على تقدير حدوث العلم
 الممكنات المتقدمة بالوجود الخارجي متساوية لان العلم
 لها مبدءا والحوادث الاسبق للاحقة من العلم بالاشياء
 ليست غير متساوية وان كانت غير واقعة عند حدوثها
 ان كان بحسب وجودها في علم الله تعالى فممكنة متقدمة
 وان كان بحسب وجودها في العلم من سواها علمنا الممكنات
 يتقدم الوجود والحق فينبغي ان علمنا بالحوادث الغير
 المتساوية لما كانا في اهل البرهان ان العلم
 العلم والمعلوم في العلم والتجارب والاقول بالعلم
 العلم بالحوادث انما يتحقق في وقت وجودها وان
 قدم واستعلق حادثا وانما خبر العلم بالعلم بالعلم
 ذلك العلم معلوماته في العلم بالعلم بالعلم بالعلم

لولا ان كل شيء فالك الاله جهم وتطاول القول على
 ونزولهم في الجحيم والخراب ابدان الانسان
 الله تعالى بعد الامام فلا بد ان ادرى على السلام
 في الجحيم دار الخلود ويترجم على هذا في هذه الايام
 يقولون اننا دار الخلود بعد استقرار اهل الجنة والدار
 لكن في موقف يوم الحساب وقد الامام جهم الاسلام
 الملاحية المكية عند ذواته فالك داء وقسم
 الاثوار في البار فون منه حقيق الجبال في هذه
 الحقيق في داء المشاهدة العباد ان لا يس في الكو
 الالهية في كل شيء فالك في الاله جهم لا انتم
 في الكافي وقت في الاوقات بل هو فالك زلازل
 ودهيل كرايمال ان العالم لا يقبل الفناء وان لم
 كما لقوا في حروثهم اشراك في مستلحقون يقولون
 وعلم ان المنظر ان اهل الجنة على ان النور
 الفكرة معرفة انهم لا اجل موفقة في هذا التفسير
 كما في قوله صلى الله عليه وسلم عذبت امرأة في هرة
 عرفت هذا التصديق بوجوده وصفاته الكونية

رتبة

البشوية والسليمة بعد الطاعة البشوية والامام
 بالكنة في واقع عند الحقيقين وهم في حال
 كج الاسلام واما اهل الجحيم والصوفية والفلا
 ولم اطلع على دليل منهم على ذلك سوى ما ذكره اهل
 وعيون المسائل انهم لا يسمون العيون عند الخلق فيهم
 طلة وكورة معها عن تمام الابصار كذلك يسمون العقل
 الزادة الكفاية ذواته في حرم ووعنة بمنوعه الكفاية
 فهو كما ترى كلام خطابي في شوية وقد يستدل على امتناع
 بان حقيق ليست يربيد والرمح لا يقيد الكثرة والحدسية
 بسيط ووجه ضعف ظاهر لان البساط العقلية
 البرهان وعدم افادة الرمح الكثرة ليس كل شيء لا دليل على
 امس عا في ذوات الكثرة في من المواد وعدم البشوية
 الى الجحيم لا امتناع من محتاج الى دليل فاما يحصل باليد بعد
 تمسك النفس اشراق الجحيم ويوجد في الكثرة والبشوية
 والموافاة الجبرية واللاهوتية واللاهوتية علم عدم حصولها
 كثر من مثل قوله صلى الله عليه وسلم شجرة كذا في حرم
 وتكرار في الآخرة والاهل في ذوات الله كما فيكم

تقرر واقدره قال المصنف في الاكثر لا فضل في الرتبة
عن ذلك المادرك اذ ان وصو على رتبة وكما
فقد العجز في ذلك الادراك في الموضع
انه في اشراك واجب شرعا لقوله تعالى
ان آثار رحمتي كيف في الارض بعد موتي وقيل ان
ما في السموات والارض وقيل من بعد موتي
نزل في خلق السموات والارض والخلق في الدنيا
بالنار لا تلت له في الالباب ويل من لا يهاج به
لم يفرق في الامور المحسوس لا في الرتبة
يرك الفكرة دلائل موزونة ولا في غير ذلك
وعند المبدء واجب عقلا لان شرا هو واجب
عقلا وهو موقوف على موزونة وعنده الواجب
واجب وهو موقوف على موزونة والحق العقلي
ابطال ومما يشبه على موزونة الاشياء بان عباد الله
واجبة بالاجابة ولا يصور العباد موزونة
والمرور موزونة الواجب المطلق فيكون واجبا في كل
على النظر فيكون النظر العباد واجبة فان قلت قد عرفت

الا كما لا مام القول في الارز في بعض تصانيفنا ان
الواجب يدره ولا يحق الى نظر قلت دعوى في
الى المصنف في الموضع والحق في سلم فالنظر في سائر
في العلم والقدرة والارادة وغير ما يكون واجب فانما
ليس في سائر سائر وتعلم الحق ان النظر في واجب
في المكلفين فيما ليس بهيا بالنسبة فيكون مستغنى
عن النظر في بعض صفاته التي لا يجب على النظر في
الكفاية تفصيل الدلائل تحت حكمه فهو من الاشياء
والزام المحاذين وارشا والاشياء في قدره
انه لا بد ان يكون في كل واحد من هذه الصفات
بهذه الصفات في المنسوب للذات ويحكم على الامام
مساهمة الفرض في هذا الحكم كما يحرم عليه فلا بد في
الحدوى في العالم نظرا في الشريعة والاحكام الشرعية
اليها العامة والاشياء المشكك في زمان الطيف في عالم
العلم والفصل وعمره في ربط الجمل ونصير في
العلم والاشياء في سائر ذلك بما يحرم في النظر في
والاخر في سائر اشياء هذه الامور والاشياء في

يتم من غير علم والخبر

سعيًا لتفصيل ما هم فيه من خذلهم الله ودمهم تدميرا وادوم
 قريب الى جميع مساكنهم فان ذلك انما هو ليعلم
 واصحابه والله باني كانوا مكفون ما يعوام بالادوار
 بالان والانتقال لا تكلم الشرايع ولم ينقل على صدم
 انهم كفوا للمؤمن بالنظر والاستدلال كيف منهم في
 تحت ظل سيف ومعلوم ان من هذه الخلال لم ينقل
 فان على وجود الصانع وصفاته قلت انهم لم ينفذوا
 اول الامر بل كفون اول بالادوار والانتقال على
 ما يجتمعونه من ذات الله تعالى وصفاته وكانوا يفتنون
 المعارف بالحق والحق والحق والحق والحق
 ما يشهد الاخبار والاثار خاتمة الامر انهم لم ينفذوا
 على الله على وصاياه وانما بينه وبين رب الزمان
 براءه صلى الله عليه وسلم كانوا مستحقين من ربهم
 وتهدى ليرد على الوجود الذي ينطق على القلوب
 ولكن كانوا على ما لا يلائم الاجمال بحيث لم يكن
 منظر ذلك عيانا بل بوجوه والحواس انهم كانوا
 ما يعرف بالحق والحق والحق والحق والحق

بجدة

بجدة
 وعلى يد السلام

بوجوده من حيثما تقتضي استعداده انهم قالوا لا اله الا الله
 من اعين البصيرة والاعتماد على البصيرة ذات ابراهيم واسحق
 ذات في ابراهيم على الطين الذي قال الله تعالى انما ابراهيم
 سليلهم عرف ربك عرفة لو ادات بغير النفس على عظم
 وقال جعفر الصادق على ابناء الكرام عرف الله بصفته
 وفنائه انما كانت اذا ما علمت في حلقته بوجوه انما كانت
 ان الاشغال على الكلام انما هو في حاله وفي الكفاية وهو
 عين هو تحصيل اليقين كما ينبغي به صدره ويطهره بغير
 وان لم يكن وليا فبصليته اخذت على الاصل
 اول ما جبر على المكلف فقال الاشهر هو مؤخره انما
 يتفرع على وجوبها لواجبات وعرفه الخبيات وقال المولى
 الاستاذ ابو اسحق الاسفندي انما هو انظر فيها اذ يوجه
 على قول هو الجواب الاول بالنظر وقال امام الحرمين وقام
 ابو بكر وابن مورك هو المقصود في النظر لتوقف الاعمال
 الاختيارية وازجائها على المقصود والنظر على اختياره
 على ذلك وذكره يلزم ان يتوقف المقصود كونه معلوما
 على المقصود بكنهاه في الدور واختلاف الخيارات

واما ان غير متوكل بالظهور لان حيل كل من مستند الى الله تعالى
 ولا يصح هذا المستند القول باستنا وجميع الحركات الى الله تعالى
 ابتداء وكونه قادرا على ان قال الله تعالى في قوله تعالى
 اذ اخذت منه لبداء من استناد الاشياء اليه وجوز ان
 لبعض انما هو فضل في بعض الحركات مستندة حلقه عن عقله
 بعضا متولدا عن بعض ولو كان الكل واقفا بقدرته لا
 يقدر للمعول في افعال العباد والصادرة عنهم بقدرتهم ووقوع
 بعض الافعال عن بعض لا ينافي قدره الخبير على ذلك
 الفعل الواجب ان يمكنه ان يفعل به ما يشاء وانه لا يوجد
 بان لا يوجد ذلك الموجب لكن لا يكون العجز عنه
 كما هو من باب الشئ في ان يقال لا يصح ان يبادر الله تعالى
 عوذه للعلم بالظهور في الجواب علقا بحيث يستحيل ان ينفك عنه
 فلا يحسن كلام الامام انه على هذا التقدير يكون العلم حاصل
 بقدره الذي لا يكون له لا للظهور مستندة حلقه عن عقله والظهور
 يكون حاصله لا ينفك عنه ولا ينافي ذلك توقف حصول العلم
 انما هو من باب الشئ في ان يقال لا يصح ان يبادر الله تعالى
 عوذه للعلم بالظهور في الجواب علقا بحيث يستحيل ان ينفك عنه

ر

الكل مستندة عنه الى الله تعالى وكيف يمكن احد على العقل
 العلم باحد المستند بفتح سطر العزم بالاضطرار ان العقل
 يستلزم تعقل الخواص والافعال وانما سكر التوقف على
 اعادة الله تعالى فكل ما يتعلق اعادة الله تعالى فهو كماله
 بدون توقف باشره تعالى في غير ذلك فلا يرد ان الجواب
 والجسم متوقف على اعادة السواد عنه من جهة وقفا على ذلك
 بعضنا ان لا يتوقف عنه وذلك لان خلق الارادة
 بايجاد البياض يستلزم تعلقا باعدام السواد وانما
 ان حقيقة ما هو على السواء لا ما هو في الحقيقة لا الله تعالى
 وان الوسائط غير تلك الشرائط والالات وموضع بهر
 كنه لا يكون التوقف عن الوسائط وظاهر من ذلك
 عنه وقال الامام في الجواب عن الشئ في ان الله تعالى
 على سبيل المثال الى الله تعالى كنه على قسامين من كنه
 الامام لما حقه كافي في صدره على الباري تعالى فلا يرد
 كونه وجوده فابناء الباري تعالى غير شرط وهذا لا يكون
 كنه بل لا يرد حذو ام قيله ليكون الامور السابقة
 للظهور انما ينفك عن الامور اللاحقة وذلك كما ينفك عن كنه

واجب له وجودا بنظر ذاته لكان كذا فكل حادثة لا
يأتي في ذاته فخره فيجب ان يحدث ولو جواز ان يشر في القدر
فلا بد ان يتم الى الواجب ايضا ومما لا بد من التسلسل
وجوب الوجود عند المتكلمين ان يكون الذات علية لوجود
وعند الفلاسفة وطائفة في تحقيق المتكلمين كونه عين وجود
وحق ذلك ان يكون وجودا خاصا ما يباين في غير متفرق
غير تفصيل ذلك ان العقل يشر في كل ما هي الوجود
في ذات النظر او يشرك الجميع في وجهتها في المعروضات
وهو الوجود المطلق وانما يخصه المتكلمات بالاضافة
الاضافة التي يشر في الوجود بغير وجوده والبرهان على
كواليت هذه الحقيقة مستندة الى وجوده كونه كونه
الاضافة في غير وهو الوجود الى الواجب لذاته فان
اريد بالوجود الى كونه البديهي فلا شك في انه ليس
لا عين في الوجود وان اردت من غير اصطلاح
بالوجود فكون النزاع لعلها في ادب ما هو مبدأ النزاع
بما المفهوم بهم وهو الوجود بغير ذاته بذاته والتمسك
الفاعل فان علة غير الوجود المتكلمين ايضا لكان الذات

موجود

الوجود مكون ذاته بذاته هذا لا يشر في ذلك المفهوم
نزاع بين المتكلمين في العلم بالوجود بالعينه استدلالا على
بما لا يشر في بديهة العقل حاكمه ان الزمان لم يوجد له وجود
لان الوجود في الوجود على كونه الحادثة على وجوده ما يتم
وجوده على الجاهل وانفسها فان كان الوجود بالذات
الوجود الا لا في الزمان والروان كان مفارقة لعلها
اليه من تسلسل او يتم الى وجوده هو عينه على السريرة
بالذات لا يكون له الوجود واحد مكون بذاته مبداء
ذلك المفهوم لا يتصور بغير ذلك الطريق وبهذا السور
كثير من الشبه فالحق ذلك انما هو المصادق لخالق سواء
هو ان كان الخلق او هو الماد لا انقلبه كقولنا لا اله الا
الله هو خالق كل شيء فاعبده وعلى من خالف غير الله
الدين والارشاد ان يفتن في التسلف قبل ظهور الدين
على ان الخلق هو الله ولا خالق سواء فان الخلق
كله حادثة لقدرة الله تعالى في غير فرق بين ما خلقه في
الغير وبين ما لا يتخلق وهو الاسم حجة الاسلام
المحقق الضرورة فان بديهة العقل حاكم بالوق بين ذلك

وفي حركة الخلق وبطلان الخلق العبد جالسا لا فاعلا بالادب
 السبل التي ذكرناها والعقل المذكورة والكتاب المستطوع
 الكلام وجب ان يعتقد اننا مقدور به بقدرته انما
 اختراعنا وبقدرة العبد على وجهه في السبل التي ذكرناها
 في حركة العبد باعتبار سببنا الى الله تعالى خلقه في خلق الرب
 ووصف العبد وكسبه وقدرته خلق الرب ووصف العبد
 وليكسبه والتمسك بالخلق على انما هو صفة بقدرته العبد
 والاسباب ابوابا الى سببنا على انما هو صفة بقدرته العبد
 ان تعلقنا جميعا بالخلق والخلق على انما هو صفة بقدرته العبد
 لكن قدرته انما هو صفة بالخلق وقدرته العبد كونه خلقا
 او معصدا قلت انما هو صفة بالخلق وقدرته العبد كونه خلقا
 وصف الطاعة والمفوضة والارم على انما هو صفة بقدرته العبد
 ان قدرته على خلقه وكسبه هو صفة بالخلق وقدرته العبد
 وقدرته على خلقه وكسبه هو صفة بالخلق وقدرته العبد
 يوجب للعبد القدرة والارادة ثم ما يوجب ان وجوده المقدور
 قلت هذا امر على ظاهره من حيث الحكمة فان حقيقة حكمة الله تعالى
 فاعلى الخلق كذا كما سبق فاعلى الخلق وقدرته على خلقه

قدرته كسبه
 باعتبار سببنا الى الله تعالى

خلقه

انما هي حيث قال شيخنا عليه السلام في البقرة انما هي حيث
 المعلولات التي في البقرة الاخرى الى المتوسعة والمتوسعة
 الهائلة فالواجب ان ينسب الخلق الى المسدود ويجعل الخلق
 معزلة لا فاعلى خلقه وقدرته مواجزة نشبهه مواجزة الخلق
 فان الخلق ينفقون على صدور الكل منه جل وعز وان الخلق
 معلول الخلق الاطلاق فان ما هو في الخلق على انما هو صفة
 لا انما هو صفة على انما هو صفة على انما هو صفة على انما هو صفة
 سنسلك في الصريح فلا يصح ان يكون على الخلق الا انما هو صفة
 مع كل واحد من الخلق ما بالقدرة وبما هو صفة بالخلق وقدرته العبد
 على فاعلى الخلق ان العالم كونه والارض مركز الخلق وقدرته
 والافلاك قسما للانشاء وحرف والارض بقدرته العبد وقدرته
 يشون ذلك ايضا وقدرته العبد على الاشياء بان قدرته
 العبد على انما هو صفة على انما هو صفة على انما هو صفة على انما هو صفة
 صفة مؤثرة على خلقه والارادة وبان الخلق على انما هو صفة
 تأثير القدرة وعدم تأثير العلم وبان العلم على انما هو صفة
 فلا يصح القياس والاثبات والاثبات بان القدرة لا يستلزم
 الا انما هو صفة على انما هو صفة على انما هو صفة على انما هو صفة

مسلم بهذا العلم ولا يستلزم العلم واما عدم استلزام العلم
 العقاب فلا يصح في احوال الاشياء وسببها في سبب
 في اننا والاشياء في سببها على لافها رسالة مفردة
 متصف بحسب صفات الكمال مترجم على جميع صفات النفس
 ابي يتميز بصفات ان هذه المعرفة مما اجمع عليه العلماء
 كانه حتى ان بعض المصنفين استدلالهم وحده الواجب
 بان يكون مفردا او بالاشياء في ذلك فيكون مشاركا
 ليوم والواحد كونه في علم مرسل الكمال فلا يكون
 مشاركا وانت تعلم ان كلام خطابي على شئ وان كان
 بعض المشهورين بالعلم والاختلاف بين المتكلمين في كلام
 فيكون عالما فادرا عند اكمل ويجوز ان يشارك في صفات
 ولكنهم مخالفون في كون الصفات عين ذاته او غير ذلك ولا
 ولا غير هذه المعركة والافلاس في الاول وهو جمهور
 الى اننا في الاشياء الى اننا في الاشياء والاعلا يتفقوا
 عين الصفات بان ذاته كونه صفة ان مبدء الاشياء
 الاشياء على علم ولما كان مبدء الاشياء في عين ذاته
 عالما وكذا الحال في القدرة والارادة وغيرها من الصفات

بهذا المبدء على ان يكون الصفات ذاتية على ما
 مثلا في اننا في الاشياء الى صفه في عين ذاته
 كما لا يخفى ان الله على ذاته يكشف الاشياء على ذاته
 كلامهم في الصفات واشياء يتأخر عنها والاعلا
 فطالما كلامهم اننا عند صفات الاعتبارات العقلية في الوجود
 واستدل الفيلسوفان على ان الفيزياء بالارادة كانت حكما
 لا احتياجا جدا الى الموضوع فلا بد لها من علم وبذلك العلم
 الواجب او غيرها وعلا في علم احتياجا الواجب في
 عالما فادرا مثلا وبما جرد صفات الكمال يحتاج الى
 فيكون ناقضا بالذات ومستكلا بالغير وعلا في علم
 بعد على لواحد الحقيقة او مركبة وهو ما واحد من
 الوجه ولا يكون مصدر الكثرة لما يتوهم في موضع واحد
 ثم ان يكون السبب الحقيقي فاعلا وفاقلا معا ومرتبة
 في موضوعه تعالى وقيل على الدليل من احتياجا جدا الى
 فان على الاحتياجا عندنا هو الحدوث وهو لا يحتاج الى
 املا وصيغة فلا بد ان يقول بان على الاحتياجا هو
 القدرة والحكمة فلا بد ان ثبت مركز في عينه احتياجا كما في

لما في اعيان في عالمه

الحدوث مقرر

هكذا اذنع الشاوي لا يبرمج كنف واحتياجه هذه الصفات
الى الوصفين بل لا يمكنه ان يكون والحق بان الصفات
مع عدم احتياجها قد تتباين فحين يتغير وما قد يتغير
انما يربطان على الاحتياج هو الحروف لان الصفات
قد يربون في كنه الى الوصفين بالضرورة لم يكن الا
في الحروف بل ولو سلم الاحتياج فلا نسلم انه لا يجوز
كونه علة في الواجب اذ لا يسل انما قام على وجوده
مستوفى في وجوده غير مفرغ واما استغناءه في صفاته
لم يقع عليه وانت تعلم ان هذا مخالف لما افق على العقلاء كما سبق
تعلل مخالف انقطاع السلم ولو سلمنا كونه علة في الواجب
واحد حقيقة لا تضاهي سلب وازدادات مكررة فلو
كونوا احدا حقيقة فلا نسلم ان الواجب حقيقة لا يضره
ولا يكون ما علوا وما بالان والاصول الالهي ذكره
على ذلك مدخوله كما ذكرنا في موضعنا وانت تعلم ان هذا
القول كونه كنهيا لعلامه في الصفات لا الجاد
بالاقتضا غير منصوص ولا محذور منه حيث كون تخصيصها
للقاعدة العقلية كما توهم ان القاعدة لا يستلزم ولو سلم

نعم

المشهور
فالعقل يخصص القاعدة كما يحصل حكم بزيادة الوحدانية
وهذا بالصفات التي تدل على ما هيئات الاله الواحدية
عند الحكماء وهذا المعنى وان لم يصرح بزيادة صفاته
التي يخصصه متصرف في صفاته لكونه لا يرد على الجبروت
على ما قلنا ان من حيث الحكماء في الصفات واشياء غامضة
واستدل القائلون في الغيرة بان النصوص وردت بكونه
عالم وحيد وقادر على كل شيء على ما حصل في كلام
في ان هذا كذا في الغائب وقيل عليه بالصفات والصفات
العالم في مقام به العلم والقاعدة منه قام به القدر وهكذا
ظاهر فان قياس التائب على ان هذا من صفاته الغائبة
الا ترى ان القدرة قد تؤول الى ان يكون قدره براد وقدره
قد وسر من هذا الاشياء واستباحه وفي الغائب
ولكن كلمة وليس هو العالم في مقام به العلم وان كان
الغيرة ذلك على معناه ما يجر عنه ما لا ريب في ان
يجز في الصفات الاخرى هو ان يكون يقوم به العلم
واستدل القائلون باننا لا هو ولا غيره بل هو
ولا احتياجه الى دليل واما الدليل على ان الغيرة في الشرح

على هذا المقام ايضا ان لا ينفك وجود احداهما عن
 الاخر لا لفساد علاقه بينهما وجوب عدم الالفاظ ^{وهنا}
 لغير الزوم في المادة المفردة لسل ^{على} مساجد جميعا ^{وجود}
 الا لافلاقه بينهما بل لعدم علاقه لفظية ولا شبيهة وان
 المسمى هو المراد في التوقف فانه علاقه الزوم عندهما في
 الغير لتقرب احدهما الى الاخر لا محجوعا حيثما ^{ادور}
 على التوقف لهما ^{ادور} لانه ان اراد هو ان الالفاظ في ^{النقص}
 بالبارية يتا والعالم لا يمنع عدم الباري بها وبالضرورة
 والحمل على ما علمه والفقول مطلقا لا يتا له وجود التوقف
 والحق في سرون وهو الحمل والعلية وان اردت ^{حان}
 واصدق وجودا ^{سرون} وكون الكل وجودا هو صوف ^{سرون}
 الصفه ^{سرون} بغيره من ان يكون الكل والجزء والصفه ^{سرون}
 متباينين ^{الطريق} واجب عندهما المراد هو ان الالفاظ في ^{الطريق}
 ولو في العقل فان شغل وجود كل منهما بدون وجود ^{الطريق}
 والا يجوز حمل ذلك ^{الطريق} الصفه ^{الطريق} بالنسبة الى الخوصوف ^{الطريق}
 بالنسبة الى الكل ^{الطريق} وفي الاستدلال ^{الطريق} في شرح ^{الطريق}
 هذا الجواب صحيح اذا لم يكن التوقف فيه عدم او غير ^{الطريق}

في هذا القيد فلا يصح له الجواب اذ لا يجوز ان يتعقل
 مدونه او يتجاوز مدونه ان يتعقل العالم كذلك لا اذ
 السفل كحسب شاطئ المطابق وغيره من غير التعارض
 الصف والموصوف والجزء والكل طوار عقل وجود
 منهما مدونه وجود الاخر عقلا مطابقا او غير مطابق
 بهذا الجواب عرصة على تقدير ان لا يكون هذا القيد
 لان المدد عقل وجودا مدونه وجودا لا
 تعقل وجودا مدونه الاخر والعقل لا يجوز وجود
 العالم مدونه الصانع بل وجود المصلح مطلقا مدونه
 وان في السفل كحسب شاطئ المطابق لزم التعارض
 الموصوف والجزء والكل كما ذكر في تعيينه ولو عرفنا
 بانها الشبان اللذان لا يسلخ مدونه مدونه
 الاخر في الجزء والكل والصف والموصوف وكثير
 ان يكون الصانع والعالم على لزم ان يكون جميع الوجود
 والجزوات خارجة على التوقف وعدمه ان يكون مدونه
 اشياء على التوقف ذلك فلا يبرر عدم التوقف فيكون
 ولو قيل مما الشبان اللذان لا يكون في الاشارة

الشيخ
 جابر

من الاشارة الى الاخر كحقيقتها ولقد مر ان مدونه مدونه
 ولكن مدونه الجزء والكل ولا بأس به لان المدونه متناهية
 تعدد القاداة ولا مدونه في ذلك الجزء والكل وما تعقل في
 معارة الكل للجزء مخصوص بحقوق الحارث وقد خالف
 المدونه وعد ذلك من جهة انه لا يصح للمدونه ان يكون
 لا يقولون بعدم التعارض بين الصف والموصوف ولا في
 على الاشياء فكيف يقولون بعدم التعارض بين الجزء والكل
 ثم على ذلك قال الامام الرازي ان هذا الاصطلاح على وجه
 لفظي بغير هذا المعنى كما فصل في تعريف لفظ الدار في كتاب
 الاربع قلت انت خير من المدونه فهو لزم تعدد القاداة
 لا يرتب على ذلك خلافا في ذلك فلا وجه لادخاله في
 الاعتقاد به وقال صاحب الحوافر انما لا يجوز المدونه
 ولا غير المدونه في سائر الحالات فاما استتفاء ان هذا
 اعلم والمدونه المشتملات مثل العالم والقادر لا في هذا
 والحكام انما يكونان في الاشياء اشياء تعدد القاداة
 محتمل ذلك على التقدوس على انما لا يكون المدونه
 المدونه ما لا يكون المدونه حقا صفات موجودة فاما مدونه

فليزحم الخواص بذاته كما وخلوه عنها في الازل والافان
 فليزحم تعدد العقول والنصارى كونه ثابته لا تتغير
 فثابت كونه ثابتا لا يتغير والواجب ان يكون النصارى ثابتا
 مستقر نهائيا ولا يجوز الانتقال من بعض الالوان
 وبعضها الى بعض اخر وثابت ذاته وصفاته الصمد ليس
 في شيء واعلم ان مسئلة باده الصفات وعدم زيارتها
 من الاصول التي سئل عنها كثير من الطوائف بالاعتقاد
 اعتقادهم قد سمع بعض الاصفياء انه قال عند ان زيارته
 الصفات وعدم زيارتها وانما هذا لا يبرك الا بالكشف
 وفيه سر الى الكشف فانما يترأس له كان خالبا على اعتقاد
 النظر من العكس والاراسا في اعتقاد احاطة
 النور والاثبات في هذه المسئلة منوعا كما انما سما
 فليزحم هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة
 واما عقلا فلان الاصل المتفق على علم فاعلمنا ونفكر
 في براهين الايات السماوية والارضية وفي الحجة وبراهين
 حكمته على كل حال حكمه صانعا وعلمه الحكيم على كل حال الحكيم
 من غير ان ياتنا في الافاق وفي انفسهم حتى يتبين علمه والافان

انما

انما

عجيبة

ان الخواص قد صدر عنها افعال عجيبة حقا كذا كانت
 موت النخل وغيره فانها مخلوقة لله تعالى على الصلوات
 والاعمال فخرجت عن هذه على ان عدم علم ملك الخواص نهائيا
 على ظاهر الكتاب والسنة بل على علمها قال الله تعالى واوحى
 ربك الى النخل ان اخذي من طينها ريوسا وطائر من طينها
 والاعمال كانت كثيرة بجميع المعلومات بذاته تعالى وفيه كبر
 اما علمه فمعرفة علمه سبقه ولله الاعمال المسبقة على ما علم
 فلان كل شيء يعلم ذاته فانه يعلم انه هو الذي يعلم
 مما وافقت فيه الخلاصة وقد صرح بها نوعا والى نوعه
 وسند الفطوح السليم هو العلم بالعلم والاعمال
 والاعمال سبقت لغيره في العلم والاعمال والاعمال
 انه تعالى يعلم الخواص كما وية ما هو جازي على انما يعلمها
 كان مخفى في الخواص في شخص واحد وقد ذكر في شئها العلوا
 عليهم من ذلك حتى ان العلم الطويل من تعلمه والانتقاء
 في كل شيء الاثبات واعلم ان هذه السبقت
 سبقت الفوتى في بعض بعض الاحكام بالاحكام بالاحكام
 الظاهر ذلك لان الحكم بان العلم بالعلم هو جيب العلم

ان لم يكن كماله لم يكن له حكم باحاطه الواجب بالكل وان
 كان وكان لا يكون المتوقف على معلولاته او يجب ذلك
 ان يكون عالما لا محالة فالواجب ان لا يكون عالما
 لا محالة ان يكون الواجب موضوعا للتبعية فليس كذلك
 الحكم بالكل بما فيه من ارضه في بعض الصور وهو ان
 وفيه كبر في حجمه ولا يجوز ان يقع اثنان في ذلك فيجب
 لا محالة تعارض الاحكام فيما تعارضت ان يكون
 هذا المطلب من هذا الوجه وهو ان يقال العلم بالكل هو
 العلم بالمعول ولا توجه بالاحساس به وادراكه لم يتأت
 المتصور في حيث هو موقوف ولا يمكنه الا بالآلة الجسمانية
 كالحواس وما جازي جونا فكل حاصل من جهة الغلاسة
 لما يعلم الاشياء كلها من العقل لا بطريق الخيال ولا بآلة
 عنه علم متفان ذرة والارض والسماء ولكن علمه كما
 كان بطريق العقل لم يكن ذلك العلم ما نفاه في ذلك
 ولا يلزم من ذلك انه لا يتلقى بعض الاشياء معلوما
 عن ذلك علوا كبيرا بل ما نذكره من وجه الاحساس والتخيل
 بذكره هو كماله وجه العمل فالاحاطة في نحو الادراك

ر

لا في المراك لان التجميع ان كان في الجزء صفة للمركب
 بوصفها المعلوم كغيره باعتبار العلم وعلى هذا لا بد
 التكوين لو قالوا انه تعالى لا يعلم بعض المعلومات تعالى
 ذلك كان كذا ومنه كبر في كماله علمه ذلك كذا
 عليهم وجه التفسير في كمال البركات الشواهد على
 اشهر من بين المتأخرين في الاستشهاد على ذلك في بعض
 ادواته امر داخل في قوام الشخص كماله الفصل
 في قوام النوع في فالتشخيص لا ينفك وهو ما
 ادراكه بالآلة الجسمانية وليس هذا من مبدء فاشتهر
 في الشخص امر او فالتشخيص قوام من الشخص بل احسان
 سائر ادواته بالحواس الخارجية كالتفصيل والادراك
 النظرية من فامتنان به وجوده الخاص من بين الادوات
 المتعارفة تلك الاعراض مخصوص به وبذلك لا يلزم
 من عنوان الشخص وعلا من له بها عندنا وكذلك في تلك
 الاعراض كاحاطة المراك فالتشخيص عند بعض المراك
 هو ارضي مخصوصة وعند بعض في ارضي ارضي والحواس
 والمعلومات كلها لها ما خباة كماله فاما جواز العلم

صورة محوذة عرفاً بمشاهدة العين التي اشتدت بالمشاهدة
 والاعتقالي ان ما ما يدرته بك وظاهر عن اشارات
 تشويك لك في مخرج في الشفاء من حيث قال
 الاشياء ووجهه عن مكره صورته في جوهري او يتصور
 حقيقة ذات بصورته على بعض عنها صوراً معقولاً
 وهو ان اول ما يكون عطلاً من تلك الصور الفاعلية
 عقلية فلا يعمل ذاته وانما سببها كل شيء يعقل في ذاته
 في كلام شانه الاشارات في شرح الاشارات وفي
 محرم حول ظاهر كلام الشفاء في هذا الموضوع فانه حال
 الفاعل في ذلك ذاته لذاته الى صورة غير صورة
 التي هو بها بولاجها ايضا في ادراك ما يصدر عنه
 لذاته الى صور غير صورته ذلك العباد اني هو
 في نفسك انك اذا فعلت شيئا بصورة متصورة او
 من صادرة عنك لا بانفردك مطلقاً بل انك في
 غيرك ومع ذلك فانت لا تعمل تلك الصورة بوجه
 كما يعقل ذلك اني بما لك في عقلك ايضا بنفسك في
 مضافاً على الصور فيك على انما مضافاً على اعتبارك

المتعلق

بسم

المتعلق به لك وبتلك الصور فقط او على سبيل المثال
 كان حاله كسر ما يصدر عنك بمشاهدة بك بهذا الحال
 تلك تلك العاقل مع ما يصدر عنه لذاته من غير ادراك
 ولا يظن ان كوكب محال تلك الصور شرط في حصول
 الصورة والصورة شرط في فعلك انما فاعل
 فاعل مع انك لست محالها وانما كان كوكب محال
 الصورة شرط في حصول تلك الصورة التي هو شرط في
 انما وان حصلت تلك الصورة لك بوجه غير محال
 فيك حصل العقل في غير حصوله فيك ومعلوم ان حصول
 اني لفاعله في كونه حصولاً للغير ليس حصولاً
 لفاعله فاذا في المخلوقات اذ انية للمعامل الفاعل لذاته
 حاصل له في علم كل شيء في موعول انما في غير ان يكون
 في حاله في ادراك عدم هذا فاقول قد علمت الاول
 عامل لذاته من غير فاعله في ذاته وعقل في الوجود الاول
 اعتباراً للمعبرين وحكمته في عقله لذاته علمه معلوله الاول
 فاعله كونه العلوي اعني ذاته وعقله لذاته في
 والوجود من غير فاعله في كونه احد ما بين الاول

مقرافه كما حكم كون الشيء العقل اعتبارا محضاً
 كونه العقل كبرك فاذن وجود العقل الاول بنفس
 العقل لا اله الا به غير احتياج الى صورة مستفاد
 وانت الاول كذا على ذلك علو البراءة كما كانت له العقل
 ما ليس معلوماً لها حصول صورة فيها وهي العقل الاول
 والوجود الاول هو معلول الاول ولولا احكامها صور
 الموجودات الحادثة على ما هي على الوجود حاصلها
 الواجب على تلك الجوارح تلك الصور لا صورها على
 تلك الصور والحوادث كذلك الوجود على هو على ذلك
 على مستفاد من غير وجود محال قلت بهذا الكلام قدما على وجه
 الاول ان ما ذكره من ان لا احتياج العقل في ادراك ذلك
 صورة في صورة ذاته التي بها هو هو فلا احتياج الى صورة
 ما يصدر عن ذاته لذاته الى صورة غير صورته التي بها ذلك
 غير ما ذكره من الاعتبار في نفسك لا في سائر ولا
 فان الصورة العقلية القائمة بذات العقل هي صفات الذات
 مع سائر صفاته ما فرغ عنه نفس غيرنا بعدنا والعقل الاول
 في صفاته الواجب من صفاته مستفاداً من صفاته وادراكه

انتهى

الثاني ان العقل الصورة بنفسها من غير احتياج الى صورة
 العقل والصوره حتى يقال ان العقل العقل الصورة بنفسها
 صادرة عنها مستفاد من غير احتياج الى ان لا احتياج العقل
 ما يصدر عنه ذاته غير ما اظهره على العقل الصورة العقل
 او ما يصدر عن العقل والاول هو العقل الاول في الوجود
 وذلك على البراءة لو كان النفس على بعض ما يصدر عنه العقل
 الحاله فيها بدون الاحتياج الى الصورة الحاله فيها
 وبذلك الامر كذلك على الجوارح والصور الامور الصادرة عنها
 الى الصور كما يشهد به الوجدان الثالث ان
 كونك محلا لتلك الصورة شرط في نفسك اياها فاعلم
 وانك مع تلك است محلا لها فضعيف لانه يجوز ان يكون شرط
 العقل احد الامور فيكون ذاته العقل ادراكه وصفه الرابع
 ان قوله فان حصلت تلك الصورة لك بوجه اخر في العقل
 حصل العقل الى غير ما بين لك ويكون مصداقاً له الحاله
 قوله معلوم ان حصوله في العقل في كونه حصولاً لغيره
 حصول الشيء لغيره ان ادراك حصوله بالنظر الى العقل
 وبالنظر الى العقل واجب فكل حصوله للفاعل او لغيره

فلا يكون دون حصوله للمقابل محسوسا لكن لا يظهر من ان
 محسوسا وحيث كان محسوسا حصوله للعقل بل ربما كان محسوسا
 في حصوله اعني حصوله للمقابل وان كان اصعب في حصوله
 في نوع الوجوب والا كان شرط العقل كما ان حصوله
 للمقابل شرط الاتصاف بالسواد وحصوله للمقابل وان
 اذن في حصوله للمقابل لا يستلزم الاتصاف بالسواد بل
 قولنا اذا حكمت كون العقل من اعني ذاته وعقله لذاته شيئا
 واهذا الوجود من غير ما نراه فيكون العقل في الضمان
 للمعلول الاول وعقل الاول شيئا واهذا حكم حكم العقل
 بالاعتبارات الثلاثة التي لا يرد عليه في الخارج على العقل
 انما هي اعتبارات الوجود في مورد من مصاديق العقل في الوجود
 والمعلولات متباعدة فبذلك السبيل ان القول بتفصيل الواجب
 صور الموجودات العقلية والمردية بوساطة حصولها في الجواهر
 العقلية والعقل الواجب تلك الجواهر العقلية مع تلك الصور
 نفس الى كونه علم الواجب بها مما هو اعني حصول تلك الجواهر
 تلك الصور لما حصل فيها علم ان اقسام صورها في ذاتها
 والجواهر الغير الجسمانية ليست مستقيمة على اصول الفلاسفة

عنه

عنه لا يدرك الجوانب المادية الا بالالات الجسمانية
 صورها في تلك الالات ولست بها تلك الالات بل
 تلك الجواهر المحسوسة معلولة لذاته بذاته فلا يكون فيها المحسوسة
 لمحضين هذا المطلب التي هي لذاته او كان وجوده للمعلول
 هو نفس العقل الواجب اياه وعقل الواجب له امر
 صاعدا عنه لا اختيار فان العلم والقدرة والارادة في نفس
 عليا الاختيار فلا يكون صدورها بالاختيار والارادة
 او التسلسل فاذ لا يكون صدور المعلول الاول بالاعتبار
 بالمعلول الذي يتبونه وهو ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل
 كما انه لا يصدق ان شاء علم وان لم يشأ لم يعلم وهو علم
 من فهمه ويقضي الى شئ ما عظيم بل محض الاكابر فان
 اذا كان صدور الحكمات على الواجب بالاختيار والافعال
 مستوفى بالعلم كما ذكرت فليعلم ان كونه للمعلول وجود
 في علم الله تعالى او على العلم بالانتماء لمحض من جبرية وما علمها
 الطاهر لكونه في المستطاع من العلم فذلك العلم حادث
 لا يسبق ولا يفتي في حجب او العلم مالم يعلم بالانتماء
 التي معلوما وهو نفس الذي كونه كما في حادث والاول

وذلك على كبر القلة المخلقة في الدنيا بالبرهان على ما
يعلم البسيط للاجتماع العلم في الاشياء وذلك العلم هو
التي هي في الخارج كما ان العلم الاجمالي في نفسه
فيما كان قلت هذا الوجود العلم في كنهه صادر
ويؤلف على اختياره فلا بد ان يكون مسبوقا بالعلم
كونه لخاصة هذا الوجود وجودا في علم الله تعالى
الى الوجود السابق فيتمسك الوجودات او يتبعها
الواجب وكلها محال ان قلت قد سبق ان الوجود
موجب بالنظر الى صفاته الذاتية وكان
عنه بالاختيار كذلك وجوده في علمه فان
الوجود معي على الذات وقوم بالاعتبار فلا يخفى هذا
الوجود الى سبق علمه والحق عليك انه لا يخفى عليك
والعلم الاول على التفرع الذي قرره ان معقولات
لانه ليس له غيره وجودا في كونه احد ما علمه وصدور
عنه بالاجاب والا فخر جيبا وصدوره على الاحتياج
من وجود واحد هو الخارج ويوعى علمه والقول بان
الوجود الخارج اعتبارا علمه وعنه بالاجاب واعتبار

موجودا خارجا صادرا عنه بالاجاب بالاعتبار
العلم لان اعتبار كونه علمه في وجوده في نفسه
صا وراعه بالاجاب على اعتبار كونه علمه هو عينه
وجوده الخارج فانما يحس به الوجود علم كونه هو وجودا
وجودا في علمه العلم فان الصورة العارضة بعينها
الخارجية العلم الحضور واعلم ان ما ذكرناه جار على
مستلزمات اذ لا يكون علمه كونه ذاته وكنهه كنه
موجوده في علمه كنه على سبيل الاجمال ومع الاحتمال العلم
والعلم متفرقا ويوعى بالعلم جميع المعلومات
كما نوه بعض المتأخرين في المسائل التي ذكرها في كتابه
في مسئلة علم جوامع الاحكام صادرا عن الوجود
من بالقوة القوية فان لو فرض ان الامر في المثال الذي ذكره
الحادث في المثال المذكور والوقت في المثال المذكور
وعنه في ذلك العقل والاعمال على ما يجب ان يكون
علمه وان كان في ذلك العلم كنه الموجوده في علمه
انما فانه مقتضى اوسرته كما هو مسطور في انشاء
موضوع كونه من رتبة الاحتمالات وقال انه لا يحتمل

موجودا خارجا صادرا عنه بالاجاب بالاعتبار
العلم لان اعتبار كونه علمه في وجوده في نفسه
صا وراعه بالاجاب على اعتبار كونه علمه هو عينه
وجوده الخارج فانما يحس به الوجود علم كونه هو وجودا
وجودا في علمه العلم فان الصورة العارضة بعينها
الخارجية العلم الحضور واعلم ان ما ذكرناه جار على
مستلزمات اذ لا يكون علمه كونه ذاته وكنهه كنه
موجوده في علمه كنه على سبيل الاجمال ومع الاحتمال العلم
والعلم متفرقا ويوعى بالعلم جميع المعلومات
كما نوه بعض المتأخرين في المسائل التي ذكرها في كتابه
في مسئلة علم جوامع الاحكام صادرا عن الوجود
من بالقوة القوية فان لو فرض ان الامر في المثال الذي ذكره
الحادث في المثال المذكور والوقت في المثال المذكور
وعنه في ذلك العقل والاعمال على ما يجب ان يكون
علمه وان كان في ذلك العلم كنه الموجوده في علمه
انما فانه مقتضى اوسرته كما هو مسطور في انشاء
موضوع كونه من رتبة الاحتمالات وقال انه لا يحتمل

انه مراد بالكمالات فعلية لا علمية لذاته في غير ان لو كان
 الى كثرة في ذاته وصفاته فانه يعلمها باجمال لا بصفة علمية لذاته
 كما اننا نعلم ذاتنا تعلم المحسوسات حقيقة لا بالاعتقاد واللازم
 علمنا بذاته على ما في عليه وذلك لان كون العلم بالعلم
 العلم بالعلم هو دون حقيقة العلم في صورته
 من العلم بالعلم لا يتوقف كذا في العلم بالعلم في العلم بالعلم
 كقولنا العلم بالعلم دفعه واحدة ويتوقف العلم بالعلم بالعلم بالعلم
 بالعلم وليس العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 والآخر بعد فان قيل العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 خلاف سائر المقالات قلت لو سلم انه كذلك فلا شك ان العلم
 بهما هو العلم بالعلم والمطلوب بحسب ذلك لا بالاعتقاد
 محقق علم الواجب بحسب البعض الى كثرة في صفاته وذلك
 لا يحصل كبحر الاستلزام ^{في العلم بالعلم} وان علم الواجب
 منطوق علم ذاته وما بينهما كقولنا لا يعلم الا بالعلم بالعلم
 لا علم بالكمالات وعلم بذاته على ما في عليه منطوق علم بالعلم
 او مع العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

كلما قربته من نفسه بقدر ما فيه من الخلق مع انما
يقتضيه بالاختيار وامتناع مركب الاغراض بسبب كونه
بغير المركب لا ينافي الاختيار ولا يوجب كونه على
فوقه كما قد علم من الحكيمات لان المعنى لقدرته
والصحة للمقدورة هو الاختيار فان ثبت قدرته
والكل لان الاختيار مشترك بين الحكيمات ولا يلزم على
عدم وجوده في الاسماء الى الواجب وقد ثبت انه قادر
بالاختيار فهو قادر على ذلك البعز البعز
على انه تعالى في ان النصوص ما ظهر من القدر كونه
ويجوز على كل شيء فيقول ان الاوليات كانت هذا المطلب
سائر المطلب الى ان لا يتوقف ارسال الرسل على
بالاولى السجدة قلت كون شيء القدر مما لا يتوقف
ارسل الرسل بحسب نفسه لا امر منقوع اذ لو فرض قدرته
على الارسل فقط لكان صدور الارسل من الحكيمات
ارسل الرسل يتوقف على ان كانت شئ القدر اذ كانت
ان المعنى فعل الله تعالى خارق للعادة وقد صدر عن
النبوة واذا فاعلم ان على الحكيمات ان تستعاضوا

بما يخالف عادته لكونه وان ذلك الامر على تقديره قطعا
وهذا هو موقف علم انما يكون فعله او كونه فعله
القدر اذ لا ينافي ان يكون حقيقيا على فعله
مقدوره وان زعم المفسر والحق في وجوده لا يجرى
بالاولى في ان كانت هذا المطلقة بل سائر المطلقات
المتوقفة ارسال الرسل على ان يتكلم بالمراد
فستدل على شئ من القدر بقوله تعالى والله على كل شيء
وعلى شئ من العلم بقوله تعالى والله بكل شيء عليم وانما لم
يخرج الحكيمات الا ارادة صفه معارفة للعلم والقدر
يوجب تخصيص هذا المقدر بين ما لو فوجى قالوا الله
الى القدر سواء اذ كان في القدر ان في القدر ان
يكون ان في القدر لا في القدر بل في القدر الى الاوليات
سواء اذ كان في القدر في وقته لكونه في القدر
او بعده فلا بد من تخصيص هذا على الاضطرار
لما قد علم وقفت في هذا المخصص في الارادة وفي
اولوياتها حادثة لم تكن في مفعولها وانما كانت
الى ارادة اخرى ويستلزم من شأن الحكيمات

موجود لكل ما يوجد فيمكن ان لا يسبق عنه شئ في القوة وانه
 يمكن ما عداها فيكون مراد لها بالاختيار لان المانع
 يسد له الماراة ومنه قوله الحاسيات والاشياء والكوارث ^{مقتضية}
 يمكن مراد لها خلافا للمعبر واستدلوا بوجوه ^{الاول} ان القوة
 والمعاد غير موزونين فلا يكون مرادة اذ الارادة في الاول
 او لا تزل ^{والثاني} لو كانت مرادة لو حسب الرضا وانه
 الرضا كما يريد الله واهب الرضا، ^{الثاني} لا يكون له
 لو كانت مرادة لكان الكافر والعاص مطلقا يكونون
 لان الامانة يحصل مراد المطاع ^{الرابع} قوله لا يرضى
 الكفر والرضا ^{بما} هو الارادة ^{والجواب} على الاول ان الامر
 هناك عن الارادة كما مر المحرر فان السلطان لو اعد
 السد على ضرب عبده في غير محال للسيد فادع السيد
 العبد له واراد منه عزه بعضا من العبد لم يحصل السد
 فانه ما له العذر ولا يرضى ^{منه} الايمان بالما حورية لان
 السيد لم يرض عنه السلطان ^{وعلى} ان الواجب
 هو الرضا ^{بما} يعرضه ^{لأن} المعصية ^{لأن} المعصية ^{لأن} المعصية
 ان لا يكون المعلق بالمعاصي ^{انما} هو باعتبارها ^{لأن} المانع

فان الانصاف بها مكررون طغياناً واحداً وقد ^{مضاه}
وضع قطع الشريعة ذلك لاجل حسن ولائهم عقلياً من هذا
الغفل الله ما يشاء وعلمهم ما يريد والرضا انما سئل ^{بما}
الذي هو فعل الله تعالى وعن الثالث بان الطاعة ^{مطلقة}
المطلقة لا يحصل الا ارادة قلت وليم ان يكون ^{الغنى}
الحاكم مع انما يرضى السيد هو محققاً ^{والمطلقة}
انه لو خالف فلم يأت ما هو مريد يكون ^{مطلقة}
السيد ولا شك ان السلطان لو علم ^{السيد}
عذراً في صورة الخالف لم يكن عالياً ^{السيد}
لزم منه وقوع المأمور به وهو لم ^{السيد}
يسر عليه مدار التواضع والعقاب والطاعة ^{السيد}
بما يوافق الامر الثاني والرضا يرتب عليه ^{السيد}
اذا خالف الله في ملكهم بالصلح ^{السيد}
والسنة من الجهاد الكلام ^{السيد}
البيوع والافرة في ^{السيد}
صحة الكلام ان شاء الله تعالى ^{السيد}
مع العلم والارادة ^{السيد}

الخطام في

صفاته على العلم والارادة كما في سائر صفات الكمالات
 سميح بغير ليل السمع وما يضعان راسه على
 كبر الصفات لظهور الامانات والافاضات وكنه
 الى العلم بالمسموعات والمسموعات كما نقول العلاء سفي
 الاول ان نعالها ورد الشرح بها اذ هي وعرفنا ان
 لا يكونان بالاثنتين المودعتين واخر فانه يعدم الوقوف
 لقصورنا ونقصنا وهو منزه عن جميع صفات النقص
 سبق الى صفاته العقلية على ذلك ولا يستبعد ان
 شيء في الصفات لان صفاته في العلم والقوة وفي ذلك
 اعلم واجلها من المخلوقات فان علمها عظيم وقوتها
 ومبغها وهي الفير وعلمها قديم وكامل ودان ولا يزل
 وسائر الصفات ولا نذكره ولا نل ان قيل ان الذي يشارك
 ان المثل في القوة والمثل هو الماوس والقوة في
 المثل هو الماوس في الحقيقة وهو اصطلاح المثل
 ولما كان وجود الواجب وتعينه من ذاته لم يكن له
 كونه فلا يتركه غير فينا وقد استدل عليه ان لا يكون له مثل له
 كل منهما مما نراه على الاخر خصوصية الوجوب والامكان

ولا يستبعد

كان من لوازم العلم ان يكون له مثل له في العلم ودان كان
 لوازم المصباح المخصوصية لم يكن له المثل في الوجوب
 ولا يشارك له في العلم كما لا يكون له في العلم
 فيها الله لا الله لنفسنا واعلم ان النوصير ما هو
 الوجود او محله في القدر او محله المعنوية والاول قدر
 الاشارة الى ذلك في بقا المثل وقد استدل عليه بان
 الواجب كان محله في كل الاحتمالات في كل واحد منها
 من غير ما عليه مستند في ذلك العلاء لا يكون نفس المخرج ولا
 ولا غير انما الاول فلا يستلزم ان يكون الله تعالى سفي
 والى ان لا يستلزم فلا يشارك في الواجب مع العلم في العلم
 فداشيه له في الالاهية الكريم وقد علم انه ليس الله تعالى
 سفي فلا يلزم العلم في العلم في العلم ان الله تعالى
 امكن ان يشارك في العلم في العلم في العلم ان الله تعالى
 او كونهما او لا يحصل بينهما والمثل محال انما الاول فلا
 كونه الا فرعا من العلم في العلم في العلم ان الله تعالى
 واما ان لا يكون له مثل له في العلم في العلم في العلم
 ان الله تعالى في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

يكونوا من اهل البيت في الارادة تحت سجن اهل البيت
 معصيا سما الجاد والخير والغالب في الخير واما لان ذلك
 يعطي الايمان فالحق بانه لا يخلو ما ان كل شيء قدوة على
 و ارادة كاذبة في وجود العالم الاول من اهل البيت او احدهما
 فقط وعلى الاول يرمي جميع المؤمنين السما على عمل
 واحد وعلى الثاني يرمي جميع لان لا علمية السما والاما
وعلى الثالث لا يكون الاخر فالقلا يكون السما وكيفية
 كماله لا يمكن لا تعال انما يرمي العجز اذا انسى القدرة على كماله
 بالاسقلال ولكن ان يعقلا على الاجابة والاشراك ولا
 الجواب ان القادرين على عمل خشيته بالانوار قدوة
 وحسنا وذلك لا يسلوهم في و انما يرمي الخلق و ارادة
 ولم يحصل لانهم انزلوا كل منهما ان كان كافي
 لرمي المحذور الاول وان لم يكن كافيا لرمي المحذور الثاني
 برسميتان لا تعطلان المنة وما اوردكم في المثال في سنن
 لا يصلح للسيرة اذ في هذه الصورة معصية كل واحد
 منها على الميل الذي يستقل به الخلق قدرة ستميل القادر
 في الاخر حتى يعمل الخشية بجميع الميادين وليس احدهما

القدرة

القدرة على الميل فاعلا مستقلا وفي مجتهد هذا ليس هو ^{القدرة}
 الارادة والقدرة ولا يتصور الزيادة والنقصان ^{منها}
 منها وهذا وجه من وجه سوا في الوقت لاسيما للمعصية
 رتبة والمؤمنين في التوفيق والتأنيث هو صفة المعصية
 ان لا يشرك لعبادة ربه احدا فهدى صفة الدلائل
 والمؤمنين هو اجماع الانبياء عليهم السلام وكظمهم في عوارض
 اولي هذا التوحيد وهو موعود عن الاشراك والعبادة
 قال النبي انتم خيرون ما تخرجون ولانه خلقكم وما تكونون
 ولا طير له ان لا يعي له ولا يخل في غير لا يطرق صلو
 الشريعة المكان ولا يطرق حلول الصفح الموصوفين ^{في}
 فلتنزههم عن المكان والخير لكونهم في خواص الاجسام
 واما انهم فلا سبيل للاعتناء المنة في الوجوب ^{في}
 ويسوا الى حلوله في عيسى عليه السلام قال في الموقف ان
 اما ان يقولوا بحلول ذاته في المسيح او حلول صفته
 فيه كل منهما اما في بدن المسيح او نفعه اما ان لا يقولوا
 ذلك في فاما ان يقولوا اعطاه الله تعالى قدرة على الخلق
 او لا ولكن خلقه الله تعالى بالحوادث وسماه ابنا لله وكرامته

ليس كسائر الاجسام الى احيائها ويكسر من جميع خواصها
 حتى لا يبقى الا اسم الجسم وهو لا ينفرد بل هو ان المصنف
 بالجسم والكل الجسم من الظاهر من المتصور ان الظاهر ان
 والسند والكل من المحدثين ولا ينفرد في العبادات والحدود
 ميل عظيم الى انشاء الجسد والحدود في العبادات والحدود
 وبعضها ينفرد انه لا فرق عند غيره العقل بين ان يقال
 معلوم وان يقال طليقة في كل الاكله فلا جدوه والحدود
 الى التفسير بهذا على كونه العلوم والحدود والعقل
 لتتم من حيث تصانف وتفضل كلام بعضه وبعضه
 ان الشرح ورد بتفسيره في الحدود كما خفف في
 يكونه بت اذ لو لم يكن متوجها اليها في الدعاء ولا في
 ليس في هذا القدر على اطلاقه لكن بعضه هو الجسد
 على ما قد بين لم يرد من هذا القول وان كان الحق في قوله
 على نفس قوله الصلوة وصح كونه جده في حقيقة غيره
 يجوز ولا الجليل ولا الكلب لانها تقصص النقص على
 محو وابت علم ان عدمه البرهان على انه عالم محض
 وانما هو على السبيل لا حاجة الى سلب الجسد ان الكلب

سنة

ليس كسائر الاجسام الى احيائها ويكسر من جميع خواصها
 حتى لا يبقى الا اسم الجسم وهو لا ينفرد بل هو ان المصنف
 بالجسم والكل الجسم من الظاهر من المتصور ان الظاهر ان
 والسند والكل من المحدثين ولا ينفرد في العبادات والحدود
 ميل عظيم الى انشاء الجسد والحدود في العبادات والحدود
 وبعضها ينفرد انه لا فرق عند غيره العقل بين ان يقال
 معلوم وان يقال طليقة في كل الاكله فلا جدوه والحدود
 الى التفسير بهذا على كونه العلوم والحدود والعقل
 لتتم من حيث تصانف وتفضل كلام بعضه وبعضه
 ان الشرح ورد بتفسيره في الحدود كما خفف في
 يكونه بت اذ لو لم يكن متوجها اليها في الدعاء ولا في
 ليس في هذا القدر على اطلاقه لكن بعضه هو الجسد
 على ما قد بين لم يرد من هذا القول وان كان الحق في قوله
 على نفس قوله الصلوة وصح كونه جده في حقيقة غيره
 يجوز ولا الجليل ولا الكلب لانها تقصص النقص على
 محو وابت علم ان عدمه البرهان على انه عالم محض
 وانما هو على السبيل لا حاجة الى سلب الجسد ان الكلب

قال قبل الدعاء هو

الحزم ولا يقل من احتمال المآلة لهذا المعنى بان يتغير ولا يورث
 ثم وردوا السلب يكون سلباً حقيقياً ومع الاحتمال لا يتم الا
 انما ثبت ان الله سبحانه ان الآلة عام في الاشياء من فلا يتم قولها
 في الاوقات فانما سلبها مطلقاً ونحن نقول بحجبها حيث
 في الدنيا وما قبل من التحريم ليس له دليل على مطلبه بل هو حجب
 لانه لو لم يمتنع في الدنيا لم يكن فيه تحريم انما التحريم للمتنع كذا
 الكبرياء مع المكان رويته ولان عدم رويته في الدنيا مع
 اقرب اليهم من جمل الورى كما في التقييد فلا ساق في رويته في
 الدنيا لا يخرج وقوله تعالى لم يكن عليه السلام كذا في الدنيا
 التي يميز على تلك الكبر والنفوذ لا يقيد بما يراى ولو لم يكن له في الدنيا
 والدنيا بقوله تعالى ولم يكن له في الدنيا كذا قد ثبت ان الله تعالى
 الموت في الاخرة بخلافه في الدنيا والله تعالى اعلم
 لم يكن هذه العبارة ما تورد في غير هذا العلم ولا في غيره
 انه من غير الحكامات لان العلم انما يميز بينك وبينك في الدنيا
 كل ما يكون فهو ما شاء الله تعالى كل ما كان مراده وما ليس
 قالكم والمحامد مخلقة واراثة لا مر مراراً ويزيد في
 اذ قد علم سابقاً غير الاحتمال الى شئ في ذاته وصفاته

ربيع

ايضاً معلوم مما سبق حان فمرادنا ضالاً لا يشاء كلها بالضرورة
 والحق بالضرورة منقضية عن الارادة فيكون فيها الاشياء مخلقة
 واراثة مخلقة فالضرورة فانهم وهو ان الله تعالى خلقها من
 فانه تعالى يريد وجودها ويتركها وان كانت ارادة يريد تركها
 وهو هو وان كانت منقضية يريد وجودها ولا يتركها وان
 كرهها فبذلك في الدنيا وفيها في كل وقت على الارادة
 كراحتها وعدمها وكذا رده ولا يرضاه لعصيانها
 تركها لغيره والكفر بهذا ايضا قد مر ولا يحكم عليه في الحكم
 على الاطلاق لعصيانها كذا في كل وقت ولا يجب عليه في الدنيا
 جازية عما سيجي تأكيدهم كذا في كل وقت لقوله او كما تركها
 كذا في كل وقت لقوله او كما تركها لغيره ولا يتركها وان
 تركها كذا في كل وقت لقوله او كما تركها لغيره ولا يتركها وان
 ولا لا يتركها كذا في كل وقت لقوله او كما تركها لغيره ولا يتركها وان
 فانه تعالى يريد وجودها ويتركها وان كانت ارادة يريد تركها
 على الاطلاق لعصيانها كذا في كل وقت ولا يجب عليه في الدنيا
 جازية عما سيجي تأكيدهم كذا في كل وقت لقوله او كما تركها
 كذا في كل وقت لقوله او كما تركها لغيره ولا يتركها وان

لا يحيط علمنا بحكمة والمصلحة في عدم الترام زعمنا الحكمة والمصلحة
 لا تحت حكمة لا يكتفي بما يفعل وهم يبالون وكذا ان الله
 ان قيل باسنة صدره خلافة حكمة فهو في ذم من لا يعرف
 عيسى حواء الترك وان لم نقل به فانت الوجوه في كونه محمدا
 انتم لا يتركه عن طريق في العادة ووليك لسمع الوجوه
 على كونه طلاق الوجوه على غير اصطلاح كاللطف وهو
 العلم الطاعة ويبدو على المعصية لا توفى الا بالحق
 كسنة الانبياء والمعلمه او جوده عليه مستدلين بان ترك
 اللطف واجب بعض عرض المكلف فيكون اللطف واجبا والا
 لزم بعض الوجوه لان المكلف اذا علم ان المكلف لا يطاع الا بالحق
 فلو كان في ذلك تعلقا لزم تركه في غير حق الطاعة وهو يعلم
 انه لا يجب له ان يستعمل في غير حق الطاعة في ذلك العمل
 ذلك ان تركه كان باقضا لوضوئه انت خير ما نفع عاكو
 افعاله على مطلقه بالافاض كما هو مذهبهم وهو باطل وبعد
 ان تركه هذا المقام انما يشترطه وقوعه على الطاعة وترك
 المعصية في ثوب ان الطاعة وسعدان على المعصية في ذلك
 والاصلح ذهب مذهبنا الى وجوب الاصلح في الدنيا

والدين

والدين عارضا ومولاه الصلة الى وجوب الاصلح في الدنيا
 وعزاد الفروع الاول بالاصح الاصلح الحكم والشرع
 الفروع الثانية الاصلح ويجوز عليها ان الاصلح حال الحكم
 المعينة باللام والاسعام ان لا تحلى بموت طفل او سب
 عن عقله بعد البيع ولم يعمل شيئا من ذلك بل خلقه
 حتى فعل ما وجب خلقه في الشر وان كان نقاء الطاعة
 واقتراره على الضل الى العباد اصلح ان وجب من غير علم
 ولا يجوز ان مرادهم الاصلح بالشرع الشفيع لا بالنسبة الى الحكم
 حيث الحكم لا يوجب الا بالعلم سفيه نظام العالم ولكن
 سأل الاشياء استاذنا باعمال الجبار حيث اخوة فاشا
 اهدم في الطاعة واصدق في الكفر والمعصية ومات الاخير
 في الدنيا الاول على ان الله لا يهدي القوم الظالمين ولا يهدي
 فقار الاشياء ان قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 احسنوا كما فعلنا احوالنا في الدنيا فانه ان الله تعالى
 اعلم لو عشت لغشيت فخر حلة الدنيا في الاشياء فان
 الله في ما رتب لم يمن صراحة الا على من ادخل النار
 انما كانت كبريت الجبار ومركب الاشياء من جهة اشغال الدنيا

خلافا للمعتمد

السلف الصالح ونشره عنهم وهمم فوالله المولى والبر
والأهواء وصية بكل لقوا عدا كعبه على الوصية
وأستدلوا على بان ركبة قبح لا تظلم من فعله واجبا
الظلمة الاشوش عن القبح العمل منصف في العمل انما
لم يرد على عدل المظن ولو العاصم لم يفرقه ولا يجب
الصواب على الطاعة ولا العقاب على المعصية خلافا
للمعصية والواجب فانهم اوجبوا عقاب صاحب المعصية
ما تملأه وصرخوا على العفو واستدلوا به بان الله
او عذره ككبره بالعقاب فلو لم يعاقب لزم الخلق
وعنده والكذب في خبره وما حالان واجيب عنه بان
عاقبه عزم وقوه ولا يلزم من الوجب على الله تعالى واخر
على الشريف العلم بان يلزم من جوازهما وهو حالان
الحال محال واجاب بغيره بان استقامتها ممنوعة كغيرها
التي لا تتشبه بغيرها فلو كان على الله تعالى فلو كان
على محال فلا يكون له كماله فلا شئ القدرة وبذلك لا
القدرة ميسار ووجه التقصير على كماله والنجو من ضرر
الكلام وبقية الصفات الكونية بل الوجوه والواجبات

البيان

التي ساقطت ان الوعد والوعيد شرطان بقوله واوشرط
معلوم على النصوص في الحلف لسببها بعض تلك الشرط
او ان الوعد منها انشاء التعهد الربيب على انه لا يفسد
بل على استحالة وقوع الحلف الا على الوجوب على ان
الوعد وبان الوجوب على ان الحلف والحق في حقه لا يفسد
انه حرام على كل الوجوب والخود وفي حقه القدرة على الوعد
الوامر واعلم ان بعض العلماء ذهب الى ان الحلف في الوعد حرام على
ومع صريح به الواحد في السبق الوسيط وصحة في سائر
النسب وفي بعض النسخ في قوله والله جنته الله حلالا
في هذا ان الحلف في الوعد حرام على كل حال لا يجوز ان يحلف
في الوعد في هذا وروى الشيخ في رساله في الوعد
سنة في اجابة الدكتور احمد بن محمد بن الاصمعي في حقه
ان الحلف في الوعد حرام على كل حال لا يجوز ان يحلف
الاسلم والوجه الموصوفه قالوا حراما بغيره من حاله حراما
ان ابن ابي حنيفة حراما بغيره من حاله حراما بغيره
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه وعده الله على كل حال
وهو حرام وحسن وعده على عهده فهو حراما بغيره

أبو بكر صاخر بن عمار من خيرة حديثنا من الخليل
أحمد بن الأصم قال جاءني عن عبيد الله بن الحر بن العلاء
قال يا أبا عبد الله ما وعدت قال لا قال أو أرسى
أو عهد الله لك على عهدك يا أبا عبد الله ما وعدت قال
أبو عبد الله بن الحر بن العلاء قال يا أبا عبد الله ما وعدت
الرب لا يبرئ عينا ولا خلا أن يبرئنا ثم لا يفعل
ذلك كما وفلا وإنما الخلفان تعدد خبركم لا تفعلوا
فأوردني هذا في الرب قال يا أبا عبد الله سمعت قولك
والذي إذا وعدته أو عهدته لمخلف معادي ومخوف
والذي ذكر أبو بكر عن عمار بن بكر ومحمد بن بكر
صلوات الله عليهم في الخبرين الموصولين إذا وعدت أو عهدت
أو عهدت أو عهدت أو عهدت أو عهدت أو عهدت أو عهدت
معادي معادي معادي معادي معادي معادي معادي معادي
في العباد على الله كما في الخبرين إذا فعلوا ذلك لم يبرئوا
ومما في الخبرين من الله تعالى والوعد حقه على العباد
لا يفعلوا إلا ما في فعلوا فإن شاء عفو وإن شاء
لا حقه وإليه العفو والكرم لأنه عفوهم جميعا بلفظ

ومك

وقال إن الخلفين على خلاف كلف وهو تبدال القول وقد
التك كما تبدل القول لأن فلو كان هذا الوعد على
التبدل فلا خلف لاش ليس خبرا بهذا الموضع وان حذر
الخبار كما هو الظاهر فيكون في معنى تخصيص الخبرين
على عوامات الوعد بالمال المنقصر أو الخلف على خبر
الغنى فلا يلزم تبدل القول وإنما إذا لم يعل باو عهدت أو عهدت
في شكل المعنى من لزوم التبدل والكذب اللهم إلا أن
الوعد من الصفات ما وعد لا عهد وهو باللفظ والبالكون
أشارة إلى ذلك حيث قال في الأداة جزم قال في خبرنا بال
أنا ب بالطاعة بفضله في عهد وحب علم ولا استخفاف
في العهد ولا كلف لا يكون ولا يصدر عن الطاعة إنما هو
على أنه لا يفي شكر أقل قبله بغيره فكيف سفي هو ضاعه ولا
عاقب بالمعصية في عهد الله لأنه لا حجة لا عهد والحق
فله الشرف وكيف شاء في الواقع هذا كله الله عز وجل
لا يفعل القبيح لكن لا الشاعة وهو الله لا تصور منه القبح
لأن الحسن والقبح المعبين صفات والشرع لا يشرع
ما فعله ولا يشرع فيما يفعل أو يحكم في علمه جودا كذا

بجانب الاعتبار كما علم اليقين لثبوت افعالهم والظلم والظلم
على ان الحسن والعلم ليسا عقليين ان العبد لا يستطيع
فعله بل جبراً ان فعله مخلوق الله فلا يمكن العقل بالاعتقاد
على ترتيب الصواب والعقاب على افعالهم فالحسن والشر
والفقيه ما قبل الشئ لانه افعال العباد وكلها اما علم
الله تعالى ابتداء كما قال به الشافعي واما ان الله تعالى هو خالقها
وبانفسه لا يحصل الا افعالهم وعلو الجبر لا يمكن العقل بالاعتقاد
كجبرهم منها ووجه ما لم يذكره هو قوله ما حسن الشئ ان
لم يرد به من شرعهم كما اودى تزيماً لفعل الله تعالى والواجب
والمندوب والامتناع وهذا الترتيب يصدق على كل
وعمل المكلف وكذلك ما قاله المصنف في المواقف القديمة ما بين
شرعاً والحسن بخلافه وقال في شرحه المصنف عن كثرة افعاله
مما قيل الحسن وفعله الله تعالى حسن ابداراً لا بقاءً واما
البيان فعد من الله لا توصف بالحسن ولا بالقيس بالحق
وفعله العلم مختلف فيه وليس للفعل صفة حقيقة او اعتبار
باعتبار حسن او قبح كما قال به بعض المتأخرين كما هو
لكن الامر بالاعتقاد كما كان ما هو حسن قبحاً وما هو قبحاً

وبعد

وهو ان الله تعالى تبارك وتعالى غير متعبد ولا جبر لغيره او
انه قد سماه الاشغال على الاخرى بالافعال وبالاخرى بالانعام
والنعم وبما فيه خواص الاجسام والجسمانيات وبما
منزهة عن ذلك ولا حيلة يمكن ان يراو بها الاجزاء
فان الحركية عن الذاتيات وتلك حيلة على ما راد فانها
في محل التعبد والتعبد على الاخرى الى ما راد من انفسه
لان التباين في خواص المتأخر والمصلحة لا بيان في التعبد
وتجرباً فانه لا يرد كرهه الا حجة اليه للعلم بهما سبق
صفاته واحدة بالذات اس كل واحد من صفاته حقيقة
والقدرة والارادة واحدة بالذات استدل عليه
القدرة مثلاً لو كثرت كانت مستندة الى القادر او الى
والاول في حال الاستدلال التسلسل ولان صفاته تباينها
لا مستند الى القادر وكذا ان الله تعالى لا يرد على حجة
على السواء وليس صدق البعض اولى على البعض وقد عرفت
ان الحق استناد القديم الى القادر جازي ولكن لا يحد
على التسلسل على هذا القدرة في الصفات التي هي مبادي
ولا يخفى ان الله تعالى لا يحد الاعراض بمعنى الجوار ان يكون

انما يتبين في نفس الامر وان لم يظهر في وجه الاول
عنه صريح الحق لان مقدوراته ومعلوماته وقدرته
عنه بعدة الصفات فظاهر لانه تعالى هو الواجب
والجستفات ما به و هو عرسانه واما المقدوراته
وادرارته لا تقف عند حد لا يمكن لزيادة علمه في نفسه
من ان لا يتغير ان حركته كما وزنه قلت في الاضافة
ان كانت تلك الصفات معدومة لغيره لانها معدومة
منها وبذلك معنى العدم بهذا المعنى وان لم يكن احتجابها
الوجود مقدوراته على سائر سائر الامور والصفات
ويعلى الارادة فيكون بها الارادة والافعال لا يثبت
والارادة وحدها في كل صفات الوجود ليس هو حقيقة
معنى الارادة وحده واحدة وان كانت متغايرة في الوجود
والاضافة معنى الارادة فلا حاجة الى ان ذلك في حيز
ان لا تتغير صفات ذاته لا سفلق بالية القوة والبقاء على
فلا يتصور فيها الحكم على ما به السلف فيهما وجه مقدوراته
فكل شيء كثر لان ما وجدته متناه ومقدوراته غير متناه
ولا لا ينبت منها السبب بالمقدورية وله الزيادة والنقصان

مجلد

والمقدوراته نشأوا من كماله وعلوه لم يكن ويتبين كماله
وهو اجسام لطيفة قادرة على التمكن من الحق لا يحدرو
لا حوت في وروني الكتاب والسنة والافعال على ما
عند الاصل لان العلم كانت مذكورة في علمه في الاسرار
هو روي في التناهي في الحق وهو مقلوب بالكلية
ومن الرسالة سموا بها لانهم وسألوا عن امر الله في يوم
وواجبه مشر وتلات ورباه وكان الامر قدرة
لا الحرف في هذه الاخذ والروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه راسي جبريل السلام في العلم وقد عرفت في منسج جبريل
ويو ملك مغرب متعلق في القاء العلوم وتبليغ الوحي
يتعلق به بعد الارادة واسرار فيسبل معنى في العلم
فلموت والبعث وعزرائيل معنى في معنى الارادة
مقتضى بالكرامة في فضلهم وشرفهم على واحد منهم في الملك
مقام معلوم في المعرفة والقلب والامتنان ما من من اوله
وقد انهم لا يتركون ولا يتركوا في مقامهم وهذا قول
بعض الحكماء وبعض المتكلمين وقيل ان الاية وهو قوله
وما من الاية مقام معلوم لاسل على الحق ويجوز ان يكون

تتم انشاؤه ظاهر ما قاله جليل الله المولى لو ولدت انما كنت
لا انصون الله تعالى امرهم في الاخر فيقولون يا يوحنا
والسبعين ما جردتهم في قصة خلق آدم من قولهم
يقولون فينا انما لم يكن على سبيل الاعراض على سبيل عرض
لرفعها وتعد الافاد والسفك الله لهم ليس هذه غيبة
على سبيل ذلك على ان الغيبة لا يصور في حقهم بل يوجب عدم
الحق في حقهم فقد نزلت فيهم في تركية النفس والحواس
يعود الشبهة وانما لا يثبت الاكثر ولا على انهم لم يكن ملائكة
ظاهر قوله تعالى كان في الجنة واما الشبهة في هذه الآيات وادارت
ليس مقبولا كاشد كثر المحققين على ذكر ابواب العباس في هذه الشبهة
انه السبب في ان الله ان السوء قد شاع في ذلك الزمان وقيل
انه من باب الاستنباط او ما عرفت منه وكثر ظهور النبوة
انه تعالى الحكيم يعلم ان الله سبحانه ابواب السجدة يمكن ان يمارسه
السواك لفرق وقيل انما رجلاه سمي ملكين لصلواتهما
قوله الملكين ملكين وما قاله في انهما كانا ملكين في اعظم الملائكة
عليما وزهدا وديانة فانزل الله تعالى لا يسلط الله بها ابدا
آدم وتركيب فيها الشهوة ونهها على الشرك والفسوق

والشبهة

والشرب والزهر كانت نارية والارض فوقها نارية
شربا الخ وفلا النفس سجدا للصنع وعلما بالاعمال اعظم
الذي كان يوحنا بان الله تعالى في السما وحكمته في خلقه بذلك
فصعدت الى السماء فسميها الله تعالى وصير هذا الملك
لم يقدر الملك ان على الصعود فيقول ولا معقول لان الله
كيف قدرت على الصعود وسميها الله تعالى وجعلها ملكا
ولم يقدر الملك ان على الصعود مع انما كانا عالما ان الله تعالى
الذي به صعدت الفارج على ما علما في صياقه في هذه
شبهة بغيرها ولكن في كتاب الله وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم
والعقرون وكذا سائر الكتب في هذه الكلام الله تعالى في قوله
لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى كلام الله تعالى في قوله
والا لاجل انما جعلوا آياته منكم ولما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
ثبوت النبوة على الكلام حتى لا يمكن اثبات الكلام بالغير
الانبياء في قوله تعالى رسال الله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
يا رسال الله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
قال في حديثه في قوله تعالى رسال الله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
ثم ثبت صحة الكلام بقوله تعالى ولا خلاف بين اهل الملل في قوله

سلكا لكل مطلقا وحقق كلامه و هو شدة وقدمه ^{لان} ذلك
 لا روي بين متعارضين في الشيء وكلام الله صفة له
 لكن ما هو صفة له فهو قد تم فكلام الله قد تم وكلام الله هو
 مع حروف منسقة متقابلة في الوجود وكل ما ذكرته هو حاشي
 فكلام الله حادث فاصطفا الى القديم في امر الله
 ضرورة ان يقع صفة المصنفين في كل طائفة المصنفين
 فالحاشي به وهو ان كلام الله حروف واصوات ^{قد تم}
 ومنه ان كل ما هو صولف مع حروف واصوات منسقة
 وهو حاشي به قال بعضهم بقدم الجبل والظلال ^{فكلام}
 لم يقولوا بقدم الكاتب والمجمل وصانع الخلاف ^{فيهم}
 منقول الاطلاق لفظ الحادث هو الكلام المطلق رعاية للاد
 واحراز اعني اناب الوجود في الكلام المتغير كما
 قال بعض الاشاعرة ان كلام الله ليس قائما بزمان او مكان
 ولا حال في مصنف او لول ^و ومنه على إطلاق القول بحرف
 كلامه وان كان ^{القول} هو اللفظ رعاية للادب والحرارة
 على اناب الوجود الى الكلام الالهي والمعركة قالوا بحرف
 كلامه فانه صولف مع اصوات وحروف وهو قائم بغير

ومنه

ومعلومه ممكن عندهم انه يوجد لكل حروف والاصوات
 جسم كاللوح الخفي او جبريل او النبي او غير ذلك ^{فكلام}
 ثم منقول ان المولف من الحروف والاصوات صفة له ^{او}
 كما اذا كان محال الفزرة الطائفة التي انما الجنازة
 هي محال له بل وان ما له المولف هي كلامه صفة له ^{فان}
 مع كونه ممكن كونه خالفا للكلام في التي محال للحروف والصفات
 فحيث ان كلامه صفة له مولف من حروف والاصوات الحاشي
 القام بذاته فتم مع ان كل ما هو صفة له هو صفة له ^{والاشاعرة}
 قالوا الكلام مع واحد وسط قائم بذاته فتم مع ان كلامه ^ص
 من حروف والاصوات والآراء بين الشيخ والمولف ^{في}
 الكلام المطلق انما اعني ان شات الكلام النفس وعدم ^{المع}
 الامان من حيث الوجود الا لفظا لا صفة له وارادوا ^{في}
 ذكره ما ان لفظ المولف بآية عن مولف اللفظ واخرى ^{عن}
 بالية ^{والشيخ} لما قال الكلام هو المولف بنفسه ^{فتم} الا صحاح ^{منه}
 مراده مولف اللفظ وهو القديم عند واما العبارات ^{فان}
 ثم كلاما محال له لا علم ما هو الكلام الحق ^{فتم} مع حروف ^{الان}
 حاشي به وكما ليس كلامه صفة له ^{فتم} بل هو قائم

قديم

كثير فاسد لعدم كونه من كلام الله تعالى وفي المعنى
 على من فوزه كونه كلام الله حقيقة وعدم المعنى
 بما هو كلام الله حقيقة وعدم كونه المقروء والحفظ
 غير ذلك مما لا يخفى على المتفطن والاعلم بالدين
 ان من هو الله لا يرد به المسمى في حكم الكلام
 للفظ والموصف فاما سائر التسميات فهو ان القرآن المكتوب
 المحفوظ والصورة المكتوب والمقروء باللسان والمكتوب بالكتابة والمقروء
بالحروف واللفظ واللفظ هو الحفظ وما يقال من ان اللفظ هو
 مقترنه متعاقبه في اللفظ ذلك ليس انما هو اللفظ
 مصداق اللفظ والادلة الدالة على ذلك شتى
 تلك الصفات المنطوق بها الكلام دون نفس الكلام
 ونقول هذا الكلام بعضه من اللفظ وهو اللفظ
 عبد الكريم الشيرازي وبه في نهاية الاقدام
 ويثبت اما بالافان من حيث اللفظ ان كلام الله واحد
 ولا فخر وانما هو هذه الحقيقة في اللفظ
 على الكلام اللفظي انما هو تطبيق اللفظ على اللفظ
 من اللفظ وانما هو اللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ

منه عز رب بعضه لا يكون الا صوتا من كونها احوال
 موجودة لوجودها لا يكون فيها سبيله في سبيلها من غير
 الوجود لوجود بعض الموصوفات من غير رب وتعالى
 وآية ثالثة فلا يكون ان يكون الفرق بين المقوم باللفظ
 من اللفظ واللفظ المقوم باللفظ باجماع اللفظ
 اجتماعا لرب قصور اللفظ وعدم تقبل هذا الفرق ان
 اصطلاح الحقيقة فلا يكون المقام برب من اللفظ
 لم يوجب وكان المقوم باللفظ وما يعوم برب من اللفظ
 والافتقار بينهما انما يكون بالاجتماع وعدم التميز
 من عوارض الحقيقة الواحدة كان بعض صفاته الحقيقة
 مجازات الصفات المتخلفات وآية رابعة فلا يكون المقوم
 من اللفظ من حيث كان المقوم باللفظ من اللفظ
 انما هو اللفظ من حيث الصفات البشرا لا اللفظ
 كلام الله تعالى هو اللفظ من اللفظ من اللفظ
 اللفظ القام برب اللفظ من اللفظ من اللفظ
 اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 كلام الله حقيقة انما هو المقوم باللفظ من اللفظ

طام نزاره بقاء كلف نزاره في ضروريات الوجود مع ايد
 ما نفع الايجاب وكلف نزاره ان هذا الوجود الغيبي لا يشاع
 انكر ما يوجب ضروريات الدين حتى نكر ما حاشا
 عن ذلك واما خامسة طام الاور الوجود على الشيء لا
 حاشا على التلطف بل يرجع الى اللغز كلف وبعضها مما
 لا يغفل عن الشيء بالتلفظ كما ينبغي في بلاوة ولا في
 الكلام كلام متوقف على فهم مقدمه ان حياء الكلام
 النفس فينا صدمه كما في نظم الكلمات وترتيبها على
 الوجود الذي ينطبق على المعصود وهذه الصفة هي
 ومن مبادي الكلام النفس وهي في علم فاما قد حاشا
 فان كلام الغير معلوم لنا بعد علقه علمه ولم يتكلم
 المصغر مما ليس كلاما بل كلاما هو الكلمات التي رتبا
 في خياله لا غير ما رتب غيرا وهو كلام الوجودات المتحد وكلف
 كلام الله تعالى هو الكلمات التي رتبها الله تعالى في علمه الازل
 الازلي التي هي مبداء تاليقها وترتيبها وهذه الصفة
 تلك الكلمات المرتبة قديمة ايضا بوجوهها العلم على الكلمات
 والكلام مطلقا كالكلمات الازلي بوجوهها العلم

ويجب

وليس كلام الله تعالى بالمرتبة التي هي في وسطها
 والكلمات لا ياتي ترتيبها في الوجود الخارجي وحسب ترتيبها في الوجود
 كلام لفظي وترتيبها في الوجود هو ترتيبها في الوجود
 ترتيبها في الوجود من كون كلام الله تعالى لفظا قاعا يورد وعنده
 الكرامة من كونها محلا للادب وعلى هذه الكلمات في الوجود
 والاصوات مع برادتها قبا وتجردا وعلى ما يوطأ
 تقدمه الاشاعرة في ترتيب اللفظ في الوجود من حيث هو
 من معانيها وعلمها وان لم يعلم كلام الله تعالى من الاشاعرة
 من كونها في الاعراض السيل الفاعل بانه من غير ترتيب
 فيها لقصور الالفان في الوجود الى سفسط طاهر ولا يلزم
 على ذلك ما رتبته من عدم الاشاعرة في الحروف فان
 المتخير بترتيب كلام الله تعالى وان كان ما يراه الفيلسوف
 كلام الله تعالى يكون كما نكر كلام الخالق كونه ما بين اوراق
 ويكون الخالق فيكون كلفا في القرآن اذ ليس هو كلف
 المكتوب كلام الله تعالى الا ان ذلك الكلام موجود بالوجود
ولعل المماثل لصادق محمدي رضي الله عنه في ترتيبها
 وانما في توقيف ولم يزل اطلاق اسم على علم بوجهها

والوجود والعدم يلزم حروفها
 ولما انشأ فكيف يكرها

قال في المواضع ونشره لسن الكلام في الاسماء **الاول**
الموصوف في اللغات بل انما الرفع في الاسماء **الاخيرة**
من الصفات والاعمال قد علمت **الاول** والكرامه الى اذا
والحق على انصاف من بها جاز الاطلاق على سواء
بذلك الاطلاق اذن شرعوا ولم يروا ذلك الحال في الاعمال
وقال القائل لو لم يكن احدا من لفظ على على من ثابته
جاز الاطلاق عليه بل انما توقيف اذ لم يكن الاطلاق موصوفا
بذلك **ثاني** ثم لم يجران لفظ على لفظ العارف لان الموصوف
بما علم سببه **ثالث** لفظ الفقه لان الفقه فم عرفه المصنف
في كلامه وذلك مشوب بغير الجبريل ولا لفظ العارف لان
العمل على ما علم على الاقدام على ما لا يتبع ما فوضه العقول
انما يتصور من الموصوف **رابع** الى ما لا يتبع ولا لفظ
اللفظ لان اللفظان سرهما وراك في اذ لم يوصف على ما
مستوفى بالجبريل ولا لفظ الطبيب لان الطبيب يرايه علم فوضه
التجارب الى غير ذلك من الاسماء التي فيها نوع من العلم
لا يتبع في حقه **ثاني** وقد علمت لا بد من نوع ذلك العلم
بالعلم حتى يصح الاطلاق على توقيف **وحيث** انما

الى ان لا بد من التوقيف وهو انما احتياط والاعمال
يوم ناطق العلم الخطية ونك ملائمة الاكتفاء في عدم اتمام
لبسها وراك على لاسرعة لاسا الى اذن الشرع انتم قلت
وجب الامام العوالي الى جوار اطلاق ما علم انصافه **ثاني**
طريق الموصوف دون التسمية **ثالث** الصفات احراز ثبوتها
في غير عند ثبوت الدلول **الاول** خلاف التسمية فامر من
ولا ولا تسمية اللاب والملك ومنه يجوز مجرما وهو
معرفة عن من صرفه من الكلام وتكلم لفظ هذا **ثاني**
واما لهما في سائر اللغات مع شيوعها من غير علم
ان يقال ان لفظ هذا من معناه فوضه **ثاني** انما لفظ
في يكون مرادوا له احب الوجود كما ذكره العوالي **ثاني**
نصا منه ونعال مثل ذلك في اسماء **ثاني** في اللغات
واما اطلاق واجب الوجود وصانع العالم **ثاني**
انما طريق الموصوف لا طريق التسمية **المع** **ثاني**
المقتضى وهذا اطلاق اهل الشيعه اذ هو الذي لا يعتد به
عنا **ثاني** **ثاني** باجماع اهل الملل اثبت وبتبادله نصوص
في الموضع **ثاني** لا تقبل ان لا يكون له **ثاني** **ثاني**

الاشياء بوجوب كون الموضوع للمع ان كل واحد منها
 عرفت مع الاخر فان استمر وجود واحد او ذاتا ثابتة
 الموضوع م كان باعتبار الموضوع الواحد القائم بوجود واحد الا
 واحدة او باعتبار الجملتين شيئين اثنين فاذا افترقا
 ونفص دانا واحدة بقي الاثنينية المرفة لا غير كلامه
 محال الاول عام انه اذا عدم في الخارج موقفة نفس الامر
 وجوده الذي حفظ وحدته كذلك الوجود كما لو كان
 ثابتا في العدم ووجد دفن في الوجود في الذي لم ينفك
 الموجود المستند بالمتصف بالذات والحد والموجود
 الخارج عن انما بعد التميز بغيره فليكن مطلقا لا يعقل
 وانما كما ان المعدوم موجود في الذي كره كالمعدوم
 الموضوع موجود ايضا فليس للموجود ذاته في الوجود
 السابق او في من نسبت الى المساء المعروف فتأمل فانه
 وبالتالي صديق وحقا انه لو اعيد المعدوم لم يحل في العدم
 بين الذي ونفص فان الوجود سابقا ولا حقا في واحد
 واور وعلان اللازم كحل العدم بين وجود الذي الوجود
 استحال اول المساء ولا يخفى عليك ان من لم يدر في الذي

مطلق

مطلقا عبارة عن كونه وجودا في الاول متقدما على وجود
 الشيء الثاني واعتبر ذلك لور فانه سلم تقدمه على
 عمن ان كونه وجودا متقدما على وجوده في الوجود
 لم تقدم بالوجود على نفص وكما حكم العقل ببطلان تقدم
 على نفص تقدمه وارتيا كما نلزم في الدور كما تقدم على
 تقدمه رانيا واذ استحال اعادة تعين الوجود الذي هو
 كونه الاعادة كالحال المتفق وتاليه كما هو اول
 لو ثبت استحالة اعادة المعدوم لم يطل الوجود الثاني
 ايضا لان اجزاء الشيء كعدم زيد مثلا وان لم يكن في
 صور لا يكون من زيد لا بشرط اجتماع خاص
 معين فاذا تفرق اجزؤه واسق الاجتماع والشكل
 لم يبق من زيد كذا اذا اعيد فاما ان يعاد ذلك الاجتماع
 بعينه او لا وعلى الاول لم يرد اعادة المعدوم وعلى الثاني
 لا يكون المعاد بعينه هو البين الاول بل من غير ذلك
 من اشياء ومن ثم قيل ما منه صفة الاول المتناسخ في عدم
 لا فانقضى انما لم يتناسخ لو لم يكن البين المتناسخ
 منه الا في الوجود البين الاول اما اذا كان كذلك فليس

اعادة الروح اليه وليس ذلك من التسامح وان كان
 تسامحا كان ذلك محو واصطلاح فان النفس في حال
 الوجود تعلق نفس زيد بدين اخر لا يكون محله ذاته
 بدينه وانما علمه بالدين المتولف منه اجزاء الاصلية
 شكلها بخلق مثل الشكل السابق في وادى النفس
 وكون الشكل والاجتماع بالشكل هو الاجتماع السابق
 لا يقع في المقصود وهو حشر الاشياء في الآلات
 فان زيدا مثلا يحضر احد محفوظ وهدى النفس
 الى اخره بحرف والشرع ولذلك اخذت عاونه
 للتبديل كما لم قبله كما لا يتوهم ان في ذلك تسامحا
 ان يتوهم في هذه الصورة ايضا وان كان الشكل
 للشكل الاول كما ورد في الحديث انه حشر المتكبر
الذرة الذرة وان مرس الحافض احد وان
 جردم ومخلون والاصل ان الحشر عبارة عن
 النفس الى بدن هو ذلك البدن كالحشر والوقت
 ذلك التبدلات والمعارات التي لا تقع في الوصف
 الوقت والشرع لا يقع في كون المحشر هو الله تعالى

وذكر

واعلم ان المعاد الجسماني مما يجب للاعتقاد به وكثير من
 المعاد الروحاني مما عجز السداد والنفس بعد الحشر
والنفس والآنم العقلي ولا سئل الكلف ما عقاده ولا يكون
 والاشياء شرعية ولا عقلية اثباته قال الامام في بعض
 انما التعلقون بالمتاد والروحاني والجسماني فقد اوردوا
 ان مجموعين الحكم والشرع فلهذا اول العقل على ان
 الارواح محمودة السموات ومحبة وان سعادة الاجسام في
 المحسوسات والحياتين ثابته السعادتين في مرة الحيرة
 لان الآلات مع اسواق في قبال انوار عالم العرش
 ان ملقت الى غير هذه الذات الجسمانية ومع اسواق
 هذه الذات لا يمكن ان ملتفت الى الذات الروحانية
 تفرد هذا اليه كون الارواح البشرية ضعيفة في هذا العالم
 فادافرت بالهوت واسمعت من عالم القدس والعلو
 قويت ما اذا اعيدت الى الابد ان مرتبة كانت قوية
 على الجحيم والارض ولا شئ في ان هذه الحالة هي الغاية
 المقصود من مراتب السعادات فثبت بقاء هذا الكلام
 اثبات **المرحاة** الى ما هو صحت الجحيم بين الشريف والغلف

٨٠

فاعلم انما يشيخنا على الكلام وهذا ان الرسل باجتهاد
 انهم اذ اعدوا الجسد على بسط في كتابه المعاد وبنائه
 وانما لم يزل يرفع على نفسه في كتابه النجاة والشفاعة
 انما يجب ان يعلم ان المعادية هو مقبول على الشرع ولا يسل
 ان اثباته لا يخلو من الشريعة ونصه في خبر النبوة وهو
 البعد عن العتق وخلافة وشروعه معلوم لا يخفى ان
 نعم وقد بسطت الشريعة الحق التي انا بها مبدع محمد
 السعادة والشفاعة في الجنة ومنه ما يدرك بالعلم
 بالعبادة والبر في هذه صدقة النبوة وهو السعادة
 التي تامة بالقاس الى الانفس ان كان الاوامر منها
 عن تصور ما الا ان وسبق هذه الكلام مشهور انما
 المعاد الجسم ليس من حيث الحكم بل من حيث الشريعة
 المتكسبة بالبر لا بل النقلة من وظائف العلم فلا
 ان اثباته على الحكم بل هو اذ ان في العلم بالشرع
 الشريعة وكذا المحازات والمجاسنة لطول النصوص
 المشوق بالبر والحق والحكم في الحجاب في العلم
 كما قيل على العبد ان يظهر بعضا من المتبين ومنه قبح

وقضاه العتق ومفاهيم على اهل الوصايا من جهة
 الاولين وصحة الاخيرين والفتوى على النصوص
 والكتب والسنة وبوجهه ووجهه في كتابه اذ في
 الشرع واصدق اليك عليه الخلاق على المؤمنين والكفار
 وعلى كسب عمل قوله تعالى وان منكم الا ابراهيم واسحق
 والمسلم منهم القاض عبد الجبار متسكين به الامم العتق على
 ذلك ما حاده عتق وتوكل في فقيه تعذيب الانبياء والصلوات
 والاعذار عليهم يوم القيامة ورد بالعبور على محب
 الذات غاية انهم عادي والانبياء يجوزون علمهم
 تعذب ونصب عنهم كالبقرة الخلف وهم كالبقرة الخلف
 الى ارضها ورد في الحديث واليزان حق وهو عبارة عما
 يعرف به مقادير الاعمال وليس عليها الجنة كبقية
 به ونفوس كهيئة الى الله تعالى وقيل يوزن صحايف الاعمال
 وقيل لجل الحماة اجساما نوزانية والسيات اجساما
 ظاهمية وعلى هذا سرف به مثله المعولة وبما ان الاعمال
 وقد عرفت فلا يمكن اعدتنا وعلى قدر اعدتنا لا يمكن
 وعلى قدر ما كان مقدرا معلومة الله تعالى في نهايتها

وجه الارض في ظاهر الحكم في الوزن في الحساب على
 ليس بحسب عيبه بل وجه الحكم فان افعل الله تعالى غير
 ما لا ارضى فلا يحسن في المراتب على بعض السلف والحمد
 كقوله تعالى وساقان وروى في الحديث وروي
 الخ في قوله تعالى ونفخ في الصور يا قبط للاستقام
 لكل كلمتين وحسن الجواب والحمد لله رب العالمين
 لقوله تعالى اعدت للذين آمنوا اجرين اعدت للذين آمنوا
 ولقصة آدم وحواء ثم روي في بعض كتابها والآخرة
 على ان الحكم في السموات السبع والارضين لقوله
 عنده سورة المائدة عند جبرئيل وروي قوله صلى الله عليه
 وسلم في الحديث اعدت للذين آمنوا اجرين اعدت للذين آمنوا
 المولى انما ليست بمكوفين الا ان من خلقهم يوم الاربعاء
 لو كانت موجودين في عالم المافلاك او في عالم العنقر
 في عالم اخر والكل باطل الا اولان فلان ورد في القرآن ان
 عرض احدهم على السموات والارض فكل وجه الارض وادع
 فيها واما الثالث فلان سلبهم الخلائق منها والحيوان
 احسن والاعلاء وعلى تقدير التسليم كان ان يكون النور

محمود بحسب ارضه فلو كانت الارض فوق السموات لكانت
 الارض كما هو ظاهر الحديث كون عرشنا كعرش السموات والارض
 من غير استعارة وقد استدل الحنفية على وجهه بان افعال الله تعالى
 لا تخلو عن حكم ومصلح فالحكم في خلق الحيوان والارض والسموات
 والافلاك في ذلك عرواق قبل ان يخلقها على المسلمين فلان
 من خلقها الله فيكون مستقفا والحوار بان الله لا يحب على عا
 المصطفى والحكم عندنا ولكن سلمنا فلا نسا الخصال الفاضلة
 في المجازات والذين سلموا ان الله عز وجل خلق قبل القدر
 الحديث انهم نفخ في الصور في يوم يات الى الارض والسموات
 الى ان يروا ان المولى يصلي اليهم في يوم الجمعة والحمد لله
 المخلوق من الله عز وجل والحمد لله في الجنة والحمد لله في
 في الدنيا وقال الجاحظ وعبد الله بن عمر بن الخطاب
 انما هو في الدنيا والمعاد في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 بقدر وسعته وان لم يستدركه الا لا تقدر منه ولا تخلق
 نفس الاوسقها وفي المنفعة للاسم حجة الاسلام كلامه
 من بعض القرب والحمد لله رب العالمين بطور انك في الدنيا
 الا انما بالمنفعة من بطور انك في الدنيا والحمد لله رب العالمين

في الله وعلى ان المؤمنين كلهم مخلدون في الجنة بعد الموت
عصا تم تقدر المعصية ويعق عثم واما الاطفال فالقول
على ان اطفال المسلمين في النار كما روي ان حذيفة قال
عندما سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن اطفال المسلمين ماتوا
في الجاهلية فقال في النار وكل من علم الله في الدنيا
والنظام على قدر طوعه ففر الى قوله في علم الله في الدنيا
في النار وقال النووي في شرحه في المسلم الفاضل
المشرك في اهل الجنة وقالت المولدة اسم لا يعذبون في
جزم اهل الجنة لقوله تعالى ولا يزرون الارزاق في قوله
الا انكم تعلمون قلت هذا لا يدل على كونهم جزم اهل الجنة
ولا انهم هم اهل الجنة ولا يخلد اسم صا حية الكبر في النار
وان مات بلا نوب خلافا للمولدة والقول بل في احوال
اله اجنبية لفضل الاجابة والذين علم عدم خلقهم
فمنهم من قال في الجنة خير من في النار ومنهم من قال في النار
خير من في الجنة لان قول الله تعالى اجمعوا فيكون بعد قوله
فلا يكون مخلد فيها ولعله على السلام قال لا اله الا الله
وجن الجنة والابواب مفتوحة لهم

الجنة

عن الكثرة الطويل مما بين الآيات المباركة لما كان خلقه
والجنة الطويل في الجنة ان يكون مع الدوام لا في الدنيا
ان صاحب الكبرياء لم يبق ليس موثقا ولا كاهن او قال
الجنة في الجنة على ما مر من ان الجنة مطلقا هي جنة او كرم كما في
العلماء وتوعد الكبر في الجنة ما في ربه هو قاهر وقيل
قريب جدا ولعن او وعيد نفس الكتاب او السنة او غير
مقدرة كقصة ما في ربه اهل الجنة او الكرم او الشجر
المركب من اشجار مثل اشجار الجنة الكبرياء في الجنة
بعد ان يعصوم الدم في الجنة في الجنة او وطرحه
ويوطينها اجنبية قال الرومان في اصحاب الجنة
الكبرياء هذه الامور في الجنة في الجنة والجنة والجنة
وتشرب الخمر والسرة وهذا حال عصيا والقدرة في
مسكر على شرب الخمر وتشرب في النفس ان يبلغ وينار
في المشاهدة الزور والكل الربوا والافطار في الجنة
ارضان بلا عذر والذين في الجنة وقطع الرحم وغيره
الوالدين والوالدين يوم الرضف والكل مال النعم والجنة في
الكل والوزن وتقدم الصلاة على وقتها وتأخرها في

تشرب

وقتها بلا عذر وقهر من المسلم لغير الحق والكذب على الله
وسب الصلوات وتكتمان الشهادة بلا عذر وأخذوا
والأقباوة بين الرجال والشباب والسحايق على السطاح
ومنع الركوة وترك الأهم بالمودف والنهر على التفتيح العبر
وتسكين القوان بعدلهم وأحرق الخوان بالبرق المسام
المرأة في زوجها ملاسب وأبنا من رحم الله تعالى
والأخيه من كرم وأما ناهل العلم وجه القوان والطبا
وأهل ثم الخزانة في وجه تافه صله واحدة إلى الخراج
وقتها السن بغيره وأما بغير الشهادة لهوا هتافه والحق
عنه الصغار والكبار سلا توبه وألما بالحق كعنه
المجم والسفره عدم الموافقة جاز لعولهم بأن الله لا يوفى
أن يشرك به وتعرف ما دون ذلك في كتابه وسلام الله
التوبة لأن الكفر بعد التوبة أيضا كالكفر في غير وقت ومن
يقوم القوان وما أثبت له الشها على الحق العذاب
رفيع الدرجات حتى لم يزل له الرحمن من الأشياء والمومنان
معظم بعض لقوله كما لا يخفى الشها على الله لا يوفى الله
ورضى له عولا وقوله كما لا يخفى من الذين لا يشهدون إلا بأبصار

البر

وعند المولد لا لم من العفو على الكفار لا توفى لهم الشها
وأما الصغار فيعفو عنهم قبل التوبة وبعدة ما
عندهم لرفع الدرجات وشفا عذر رسول الله صلى الله عليه وسلم
لأهل الكفار من لقوله صلى الله عليه وسلم شفا على أهل
الكفار على من ويوجدت صبي وبذلك سئل من المشرك
في الكفار من الشفا على أهل الكفار مستدلين بقوله تعالى
يَوْمَ لَا يَنْفَعُ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَفَا وَلَا يَقْتُلُ نَفْسٌ شَفَا
وَأَجِيب عنه بخبره دلالة على العموم والأشياء من الأحوال
سلم كج نصيبها بالكفار جميعا بين الأول وهو مشقة
أن معقول الشفا على من هو صلى الله عليه وسلم مشقة
الجن والأشياء لا أن شفا عنه في الكفار يعني فصل الخطايا
فيحفظ عنهم أحوال يوم القيمة والمؤمنين بالعفو ويرفع
فشفاعته كما قال الله تعالى وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين
ولا يبر مطلوبه لقوله تعالى ويسوف يطيئك ربك فمرو
لما ورد في الحديث أن الله يقول أشفع تشفع وتسل
وهو صلى الله عليه وسلم لا من إلا بأبصار من كان في
عليه مشقة في الدنيا والآخرة من الله رفقوا بهوا الشها على الكفار

عن النبي ^ص انه قال ^ص اختلف الناس في عذاب القبر فلهن قسم
بالحكمة اثنتان ^ص اقول ^ص اختلف هؤلاء فيهم ما ثبت في الحديث
واكثر الاحياء وهو خلاف العقل ^ص وقسم في عذاب القبر
ما قال بحجبه الامم في حسن فاذا هشر احسن ما وقته
الحكماء بعد ذاب القبر بالحقيقة ^ص ومنه قال باحيائه لكن محمد
اعادة الروح ^ص ومنه قال بالاحياء واعادة الروح معا
ولا يلزم ان يرس ان الروح ^ص ومنه قال لا يكون بطلان
الحج ^ص وبالله ^ص ويذهب ولا يستلزم ان كل من
الشيء الاخر ^ص قال ^ص العذاب والنعيم قال الامم
والاحياء اعلم ان كل نطفة حقاقت في الصديق ^ص انما هذا
أهدى ^ص ويؤاخذ ^ص والاصح ^ص والاصح ^ص ان يصدق ^ص بان
ومن طبع الحمة ولكن لا يبدو ذلك فان هذا ^ص انما
بالحكمة الامور المحمكة ^ص المكتوبة ^ص وكل ما سئل ^ص بالافق ^ص وهو علم ^ص
المكتوبات ^ص ان العلم ^ص انما كان ^ص انما كان ^ص انما كان ^ص
على السلام ^ص وانما كانت ^ص انما كانت ^ص انما كانت ^ص
يشاهد ^ص فان كنت ^ص انما كنت ^ص انما كنت ^ص
الوجهي ^ص انتم علك ^ص وان اختلف ^ص وجوز ^ص ان هذا ^ص

10

125

اذ ان شئ وان كانا هو لم يزل الملكين وهو خلاف ظاهر الحديث
 والآحاد وثبت العلم بالبراهين على هذا الباب القوي ونحوه وسؤال
 اكثر من ان يصح كجست سلب القدر المستلزم منها هو التوهم وان كان
 كل واحد منهما جبر لا حاد وانفق على السنن الصالحين والظاهر ان
 لا يكون مطلقا فلهذا يرد على و بشر الحرس وانما في القول
 الشيعي متمسكين بان الميت بها دخلا يعذب وما سبق في علم
 منه تامل في عجائب الملك والملكوت وغرائب حسنه تعالى
 عن قول امثال هذا فان النقص نشأت وهي في كل شئ
 تشاهد صور اعتصمها ملك الشداة كما انما يشاهد في المرام
 صور الاشياء يرد على البقعة كذلك شاهده حال الانكسار في
 البدر ان احواله لم يكن شاهده في الحيرة والى ذلك يشير قول
 الناس عام فاذا ما اتوا انتبهوا وبعثه الرسل جميع رسول
 فلهذا رسد الله تعالى الخلق ليعرفهم اليه بالاداء والموافاة
 بالمجرات جميع مفرقة وهو امر بظهور خلاف العادة على يد مفرقة
 عند تحذير المسلمين على وجه يدل على صدق ولا يمكن مع حجة
 فكما سبقت في الاول ان يكون عمل الله تعالى اوده المقام
 منها ان ذلك الثاني ان يكون هو ~~الملك~~ خارقا للعادة الثالث

عن تميم

ان سفر معا رضى الرب ان يكون معروفا بالحق ولا يلزم
 التبرح بالبرهان على كونه قوا من الاحوال التي من ان يكون
 حوا فقا للبرهان ان وس ان لا يكون اظهر من كونه فلو
 انطق المنب فقال ان كاذب لم يعلم صدق بل اذا دعا
 كذب بخلاف ان لم يثبت فكذلك فان العلم بالحق هو في الحقيقة
 لانه احياء مع حق ويظهر كذب اعا الكذب هو ذلك الشئ
 بكلام وهو بعد الاهياء كما ترى بصدقته ويكذب فلا يقدر
 متجربا في فعل خارجا او لم يران على صدق ان ان لا يكون
 الموقر متفقا على البرهان على مقارنتها او فاما واعيانها
 سير معة وحطه والحوار في المسطرة على دعوى النبوة
 كرافات
 عنه ليرى ادم الى نبيها محمد صلى الله عليه وسلم حتى ابا نبوه
 فبلا لا يات الله بالبراهين على انه و من مع القليل ما لم يكن في
 نبي آخر فهو بالبرهان لا غير كذا لا شبهه الا بالجماع فالحا ربه
 ما نقل عن بعض البراهين كذا واعلم ان السنة والبراهين كذا
 النبوة مطلقا وبعض البراهين والوا منوبة ادم فقط وبعض
 البراهين والهاضية منوبة شيت وادريس فقط وبعض
 ما كذا نبوة غير موسى على السلام على ما نعلم في تقاضا

٦٢

كما ذهب اليه النظام وان كان من تخفيف العلم او من
سلب العلم التي هي في الدنيا في المعارض حتى ثبت بغير
علمه وسلم على ان المواقف المغارة للوقت ان لم تتوارك منها
والفرد المشرك منها متواثر كشيء على ارضه لغيره فحاشا
وهو كان في انشأت المطلوب وبسيرة الطريق وحوالته
النبوة وبعدوا خلفه العظيم وسببه لان الله والحقائق
الحقيقية التي هي عندها اما قبل الحوادث انشأ في
غلبهم الجاهل ولم يمسس خطه والتعليم والتدين بل في
فيه شيئا لا يكون له في اقرس دليل على نبوته صلى الله عليه وسلم
اما كونه خاتم الانبياء ولا نبى بعده فلهذا وكما في قوله
وخاتم النبيين وقوله عليه السلام لعلي رضي الله عنه انت خاتم
بارون في موسى الا انه لا نبى بعده وقال اهل البصائر ان
فائدة الشريعة دعوة الهادي والهادي والهادي والهادي
والهادي والهادي والهادي والهادي والهادي والهادي
الشبه الباطل وقد كانت هذه اشهر النواحي في هذه الامور
وجاء الامم الاكل بالاعتصام عليه من كل نفع عليه ولا يكون
والله اعلم بالصواب

[illegible]

بعده فلو كان ختم النبوة و اما نزول عيسى السلام و ما بينه
 التبريع فهو ما يتركوه خاتم النبيين والانبيا معصومون
 من الكون في الوجود وبعده من الكبار وروا عن الصادق عليه السلام ان لا يختر
 الله شيئا دينا وعرضا فلا سقم طلبة في الجور و ما بين الملوك
 كذا على وجوب عصمتهم من الكذب فيما دل المجمع على عدم
 فيه كبري الرسل و ما يتكلمون في الله تعالى في حوزة
 اي ضرور الكذب عنهم مما ذكر على سبيل السهو والنبينا
 من الكون و حوزه القادر بكونه و اما سائر الزوابع فان كان
 كبري لم معصومين على قرون و اما ضروره سبوا عنهم و على سبيل
 الخطا في التاويل فقال المصنف في الحواشي انه حوزة الكون
 وقال العلامة الشافعي المختار خلافاً و عن الصادق عليه السلام
 كسر قلوبهم انما كان ذلك العلامة انما رافى في شيا من الحواشي
 قال في شيا القائل و اما الصادق عليه السلام في حوزة الخلافة
 و اتباعه كحوزة سبوا ما لا ينافي الا ما يدل على ذلك كبري
 و المطلق كحجة لكن المحققان اشترطوا ان يبينوا عليه
 يتركوه الوجود و اما في ذلك لعل على اصحابه ضرور الكبري
 الشيعة ضرور الصيرورة و الكبري قبل الوجود و بعده لكنهم جردوا

اظهار الكون تقيده واذ تقيدها فما فعل على الانبياء و ما يشعرون
 فان كان معقولا بطريق الاحاد و قد واد وان كان بطريق
 معروف عن طاهر ان الكون و ما بين الملوك و ما بين الملوك
 قلت هذا كلام لا يخفى ما بين اوله و آخره و ما بين و ما بين الملوك
 و ترجم انهم معصومون في زمان نبوتهم عن الكبار مطلقا
 سبوا و عن الصادق عليه السلام هذا و ما بين الملوك و ما بين الملوك
 الصالح على عصمتهم الصغار و الكبار مطلقا و ما بين الملوك
 يصدر و ما بين الملوك و ما بين الملوك و ما بين الملوك
 سيات المعصومين و ما بين الملوك و ما بين الملوك و ما بين الملوك
 الاشاعة و ما بين الملوك و ما بين الملوك و ما بين الملوك
 ايضا افضل من عام الملائكة و ما بين الملوك و ما بين الملوك
 القاضى بكونهم الملائكة افضل و ما بين الملوك و ما بين الملوك
 من عند الله و ذلك لان عبادة الملائكة فطرة لا امر بها
 عنها خلافاً لعبادة البشر فان لم يراضوا لم يكونوا عبداً
 اشق قال النبي صلى الله عليه و سلم افضل العبادات انما
 ان اشقها قلت و عن هذا انهم مما يتوهم في انساب الاشراف
 هذا الملك كقرون آحاد المؤمنين ليس يكونوا افضل

لأن ذلك إنما يدل على كون المكلف قد وقع بسبب كرمه
في المعاد في الشراء وعلى الوسط لا على أنه مفضل بموكله
أكثرنا بأمر الله تعالى ولعل بجهة الرضوان وفيه الدين قال الله
تعالى لقد رضي الله عن المؤمنين إذا ذبحوا دينهم فكأنهم
وأهل عزة وبر وهم الذين هادى رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقد كانوا شركا لله ومنه عن شخصه والكفا
ومحبته وقد تعاقت الأحداث الصحيحة سأبكم
أحببت وقد صدق الله الأنبياء الذين هم في
الصحة وهم من مكة الهداية الدعاء عند كريم
النهار من مكة وقد جرب ذلك وكذا فاطر وخرجه
والأحسين وعائشه وسائر أزواجه الزينة السلام وكرامته
الأولياء حق وهي أمر خارجة للعادة نظر على بالمؤمنين
العارفين بالحق وصفات المتوجه كله إلى حجاب قد
مقرون بدموع النبوة وتدرك منازل من المعروف وبها
المكرمة للمؤمنين على الاستدراج لأن يقع لنفس الغنى والطه
على الكفر أحيانا استدراجا لهم وزيادة في غيره حتى يأتهم
أمر الله وهم خافون كما قال الله تعالى فما نسوا أما ذروا بهم

و

أنواع كل شيء حتى إذا ذبحوا دينهم فكأنهم
تخلصون فقط ذاب القوم الذين ظلموا وأكفروا الذين
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأيت الله يعطي العبد
يجب وهو مقيم على معصية فاعلم ذلك استدرجهم ثم طام
فما نسوا ما ذروا به الآية وعلى المعونة وفي الظاهر دعوى
المسلمين عند اضطرابهم تخليصا لهم على الحق والبيان
أبواب الحق من أولئك سكون كرامات الأولياء وأفضلية
بالمعروف ورد بانها من أعين الأبد معقار من الحق وبأنها
منجزة للزور كرامة للمؤمن الذين ظهرت على يده والدراسة
قصدهم وكبريائهم وما توارى عن غير ما ضاهاه الله
صلى الله عليه وسلم كحشا لا يستطيع العاقل النكاره وقما
كون أحد لم يأتها بعد بعضها وبقوا تزلزل بحسب
عنده طواطؤا الخيول على الكذب يكرم الله بهاميه
وكتف برحمته بربدها شعرا بوجه شبيها بالكرامة
وتوفى كرم الله بهاميه برده وكتف برحمته شاكلا
أدق نظم القرآن وأعلم أن مسئلة الله ليست على الله
التي يجب على كل مكلف موفقة عند الله والحمد لله

أصفين

عنهم راض فبينما هم على الزبير وطهم وعبد
 الله عوف وسعد بن ابى وقاص وحصل الامر شورى
 فاجتمعوا بعد وفاء فوضوا الامر فاستدعى الى عبد الرحمن
 ابن عوف ورضوا حكمه واختار عثمان اباهم بمحضر
 الصحابة فبايعوه وانقادوا له وحصلوا موافقه والاعتراف
 فصار ذلك جماعته عثمان ذو النورين يحيى بالخير
 صلى الله عليه وسلم زوجه رقيه بنته فلما ماتت زوجه لم
 ينكح اخرى فلما ماتت قال علي عليه السلام لو كان عدي بن
 لؤي جئتكم ثم علي لم ترضي الذين ارتضاه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في امر الله تعالى والذين ومات قبل ان يجمع
 من ان يستقضى لما استشهد عثمان احدى كبار المهاجرين
 والا نصاح بعد شدة اوجنته مع موت عثمان رضي الله عنه
 على خلافة علي رضي الله عنه والتسوية قبول الخلافة قبل
 بعد مرافقه طوله وامساع كثير فبايعوه فصار خلافة
 اصحابه على اهل الحل والعقد فقام بامر الخلافة ستة سنين
 استشهد علي راس ثلثي سنة وفات الزبير صلى الله عليه وسلم
 فتم نصاب الخلافة علي ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

منه

الخلافة بعد عثمان سنة ثم يصير ملكا عضوًا وقيل ان
 انما تم خلافة امر المؤمنين حسن بن علي المرتضى رضي الله عنه
 سنة اثنى عشر وفات ابوه وامر دنا خلافة الخلافة اليه
 فبين الخلافة الحقيقة فلا تسمى ذلك سنة الخلافة اليه
 العقد بعضه بعد حليفه ولا ما ذكر الفقهاء انه لم يجر
 اطلاق خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والافضل بهذا
 ان ترتب الخلافة عند ظهوره وتلقى على كلك التوقيف
 عثمان وعلي بن ابي طالب وقال امام المؤمنين العباسي
 الظن ان ابابكر افضل ثم عمر ثم عثمان في عثمان
 علي وعلي بن بكره ثم افضل على عثمان ومنه الاصلية
 ان الامر لم يجر منها كما انما نوا باعذاره كما كانت مع غيره
 لانه اعلم واشرف نسبا وما اشتهر ذلك بالافضل
 موصوفاً للزيادة في حال المصدر بوجهه اذ لو كان يكون
 جميع الوجوه او جميع صفات الفضل في جميعها لم يجز
 وقع الخلافة معهما وهو الرجمان بهذا الوجه اثنى عشر
 الشواهد لا الرجمان على الوجه الاخر فلا تسمى ذلك رجمان
 في اها والفضل على الاخر ولا في جميع الفضل بل في جميع

وتقام تفصيله في الجرائز الجديدة لنا على الشرع الجديد
 والكفر عدم الايمان في اللغة التصديق كقول
 بكا وبانت نحو من كذا من مصدق لنا وفي الشرع هو
 التصديق بما علم جميع البصائر على ما به ضرورة تفصيلها
 علم تفصيلها واما لا يعلم اجمالا هذا من باب الشك في العلم
 والابصار والسلف بكنى الشيا وبين في العبرة على شرط
 اقل من كونها في النار ولا سعة الموقف القليل من غير
 وقبول لان في الكفر من كان يعرف الحق يقينا وكان الكافر
 واسكبارا كما قال الله في محمد وآلهما واسبقتهما في
 علمهما وعلمهما والليل على فروع السلف بكنى الشيا في
 قوله او تلك كتب في قلوبهم الايمان وقوله لا يراهم
 في قلوبكم وقوله لا فله على الايمان وقوله لا علم
 اللهم ثبت قلب على دينك حيث نسب فيها وفي نظارتها في
 الايمان الى القلب فعل ذلك على ان فعل القلب هو التصديق
 والعمل قاربه على الجبهة مقرونا بالايمان معطوفا على علة
 مواضع من الكتاب كقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات
 فان الجواز لا ينقطع على كونه لا يقال جاء القوم وانما وهم

عند العشرة واهاء و تفصيل العام ان هذا النوع
 الاول ان يجعل الاعمال في حقيقة الايمان والآخر في قوام
 حقيقة حتى يلزم من عدم ما عدم وهو من باب المعرفة والتميز
 ان يكون اجزا بعقوبة للايمان فلا يلزم من عدم ما عدم كما في
 النور والشو والظفر والسير والرجل في الزند مثلاً ومع ذلك
 لا يقال بانعدام زير ما في انعدام احد هذه الاوصاف كالانقطاع
 للبشرة بعد خرواقها ولا يقال بانعدامها بانعدامها وهذا
 من باب السلف كما ورد في الحديث العيني الايمان بقية وهو
 شوبه على ما قول كالألوهية والالهة اما في الايمان على
 فكان لفظ الايمان عندهم موضوعا للحد المشرك في التصديق
 وبين الاعمال فيكون اطلاق فعل التصديق معطوفا على مجموع
 والاعمال حقيقة كما ان المعبر في الشجرة المعينة في
 المشرك بين ساقها ومجموع ساقها مع الشوك والاوراق
 على انطلق الانعدام عليها ما هو الساق وقس على الانسان
 كزينة التصديق بمنزلة علم الشجر والاعمال بمنزلة فروعهما
 في وادى الاصل باقيا يكون للايمان باقيا وان انعدم
 كما تقدم فتنسب بالشموع انما لفت ان يجعل الاعمال كالألوهية

خارج عن الايمان محضه وطلق عليه لفظ الايمان
 مجازا ولا يخالف بينه وبين الايمان الذي لا ان يكون
 اللفظ عليهما حقيقة لو مجازا وهو يجب لفظي الزمان
 يكون الايمان خارجا عنه بالحكمة وفيه التعاضد بهذا الاعتبار
 حتى يقول لا يفرغ الايمان معصية كما لا يفرغ الكفر
 وهو من جنس الكفر وان علم ان الاسلام هو الاعيان
 الظاهر ويؤلفها بالاعتقاد والاعمال بما رتب عليها
 والاسلام الكامل الصحيح لا يكون الا بالاعتقاد والاعمال
 والصلوة والزكاة والصوم والجهاد وقد سلك الاسلام
 انما يظهر من الايمان كما قال الله تعالى فالتب الاعراب اعلم
 لم يؤمنوا ولكن قولوا استسلموا وفتح ان يكون الشك في
 طاهر الشبهة ولا يكون حرم من الحقد واما الاسلام بغير
 المقبول عند الله لا يصدق على الايمان المحقق بخلاف العبد
 كما يجوز الموضع المصدق بغيره ان لا يعلم واعلم ان الموضع
 التصديق المحقق للايمان بما يؤاخره العلم فلا بد من
 قبحه ان لم يكن العلم بالامر الاشارة وقد مر عنه بعض
 ما ليس له الباطن والاعتقاد والاعمال وقرب منه قبل التصديق

وجعل له والاعان والاقربان
 يفسر الصدق بالتسليم

ان ثبت باختيارك الصدق الى اخره ويحكم حول ذلك
 وان لم يصب المحر والكل في احد من اللفظ ومع الترتيب
 بغيره من الاسلام اعتقادا جازما فليكن على الكفر
 بالشيء ان كان من ان يقر على احد عالم كمن يهل العبد
 اذا عجز عن السطو لخلل في لسانه او لعدم الكفاية من بصره
 الوجه انما يفيده انما يعلم منه في الصانع القادر المختار
 وذكر بعد القادر ان الاحتساب الزمان اشد التماسا في
 عتده فالمراد به الاحتساب بالمعنى الذي ثبته المكيون اعم
 الفضل والكره فلا يفتي عند القادر ان القادر لم يظفر
 الفعل مفعول بعذرته وليس محتمرا وهذا الموضع فلك
 او قول لا يؤمن به ترك امان وجوب الوجود او في الجاهل
 كما نقا بين الناس والظلم الذين يجعلون النور فاعل الخير
 الظلم فاعل الشر واما المولى فالمراد به لا يكون وقد
 سئل الامام ابو القاسم الانصاري وهو من فاضل علماء
 امام الحوائج عن كفاية مكال لا يجوز تكفيره لانهم من اعدائهم
 ما شهد الظلم والظلم لا يفتق ما حكمه وسئل عن رجل لا يعمل
 تكفيره لانهم عظموه حتى لا يكون ليغزو قدرة وتأثيره

قال كل مفتون على انه ثمة منزلة عن سماء السقف والارض
في المعبر وفي كعبه الا انما هو في كعبه والكواكب المتار
والنكار النبوة والاعمال ما علم محمد صلى الله عليه وسلم به
او انكار ما رجع عليه قطعا من الاول الذين سكون النبوة
مطلقا كانه رجع وبعض الملاحدة ومثال الثاني المنكر
الاجمعي كما سبق ومثال الثالث المنكرون بحجة الحق والبرهان
بالفرض كالاركان الخمسة للاسلام ومن شدة ان لا اله الا الله
وان محمد رسول الله وآمام الصلوة والى الكعبة وصوم
رمضان في حج البيت واستحلال المحرمات فلا ريب ان
كثير من محمديان كان من منتهى فروقات الدين في
فيما تقدم وبزود الغير الاول لا تمت التولية والادب
الغير الثاني ان كان الاجماع مستندا الى النظر لا الى البصيرة
كذلك ان كان مستندا الى دليل قطعي ولم يكن منتهى الحق
من ضرورات الدين قلت ومع هذه البصيرة وبذلك
تقدم وقد ذكر الامام محمد الاسلام في كتابه المنهك في
انه قد ثبت الخلاف في كل جملة من جملة ولا يكون منكر
ادام كمن ضرورات الدين لا يكون منكر الا في خلاف

نحو

انه يقال اذ اعلم انه محج عليه ومع ذلك انكر كونه له
الضاد ونفس الخلاف والحق الفقه بين اهل الاسلام
واما اذ اعلم ذلك معذور والاعمال واما غير ذلك
نحو القرآن واما الثاني وحسن في اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
به لا يوجد كغيرهم في كونه وكذا قد عاينته بغير
عنا وسبب الصواب بغيره وليس يكون على الامم من رتب
بالقابل به مستند وليس كما روي من التجميع
بانه كما جسم بالكيف واما المرحون بالجسم المشبوه للامم
في غير رتبة بالصفة فيكون كما هي الامم الراقية
وذكر العلامة الشرف في اول شرحه المواقف فان قلت
نحو من الفقهاء كفرون بكلمات ليس بها من الامور
التي عدل المصنف موجهات الكون كما ذكر في اول الرد
انه لو قال اني والله في الدنيا تكلمت شفاعة كونه ان
ذكر ان اصحابنا عن ان روي انه في الدنيا جابن عقلا
واما سمعنا فابنة بعض ونفاة افزون وفيه حوران رتب
المتم قبل لا وقل في كونه ان لا اله الا الله من غير ادراك
لم يكن رويته حقيقة قلت حكم بالردة بالكلية تبين على ان

يعلم منها احد الامور المذكورة وانما ان السلف في
 المذكورة بناء على دعوى الحكم شفا فاعية منصوصة
 على اعلی مراتب وقسمتها بوضع ضرورات الدين
 انه على اقله وسيله فاقم النبي عليه افضل الصلوات
 خير اليها في منتهى الحكمة وتبين ان هذا يظهر لك في اشعار بالامور
 التي تعلما المصالح والالتفات من في النفاذ والرجوع فاذ
 استدل الله تعالى فاعلم ان هذا الرجوع بالنسبة والخطوة على الله
 استدل الله تعالى ان هذا الرجوع من المعصية في الدنيا
 ثابت على المؤمنين والذين هم عليه بالفضل والالتزام
 الى الطاعة والالتفات ووجه الشرح في التزم على المعصية
 من منصفه والافلاحة عند الحال من التزم على الله لا يوافقها
 اذا قد علمنا وقدر المعصية في التزم على المباحات والواجبات
 والمنوبات وقدر الجبر في التزم على التزم على التزم على التزم
 معصية في الاضرار على المصالح والدين في كالتصديق وخلف العقل
 والاعلان بالمال والوضوح عند الافلاحة عند في الحاضر في التزم
 ما معصية غير عزم على عدم العود فهي اذا قد علمنا ونسب
 بعضهم في حقوق الله من رد المظالم وقدر في الافلاحة في المالح

والنوم في الاستغفار والامر
 وقد التزم في الافلاحة
 مع التزم

لا يكون برونه لان دوام الغضب غضب وقيل هو واجب
 ولا دخل له في اصل التوبة وشرط المولى ان لا يبا على ذلك
 التزم وان سدد التزم وعنده ما ياتينا بنظرين في
 التوبة واجبة لبعضها وتكون الى التزم في الدنيا والموافقة
 وهو كذا يا ايها الذين آمنوا اتوبوا الى الله توبة بقبولها ومن
 هذه الدنيا لطفها ورحمة وانما هي الله لا وجوب بالامر
 التزم بعد التوبة لا سطر التوبة اب بقل لا لنا عبادة سطر
 تقضية وفي صحتها التوبة على بعض المعاصي دون بعض خلاف
 من على الله التزم كونه مطلقا التزم في التزم في التزم
 وفيها فاعلم ان الجبر في التزم هو انما في التزم في التزم
 مثل ان يترك التزم مثلا من في التزم في التزم في التزم
 على ان لا يعود اليها والامر بالمعروف والنهي عن المنكر في التزم
 في التزم واجبا هو واجب الامر في التزم في التزم في التزم
 الامر في التزم في التزم في التزم في التزم في التزم في التزم
 كان التزم عند و لا شرط في الامر بالمعروف والنهي عن
 المعصية في التزم في التزم في التزم في التزم في التزم في التزم
 والتزم في التزم في التزم في التزم في التزم في التزم في التزم

التزم

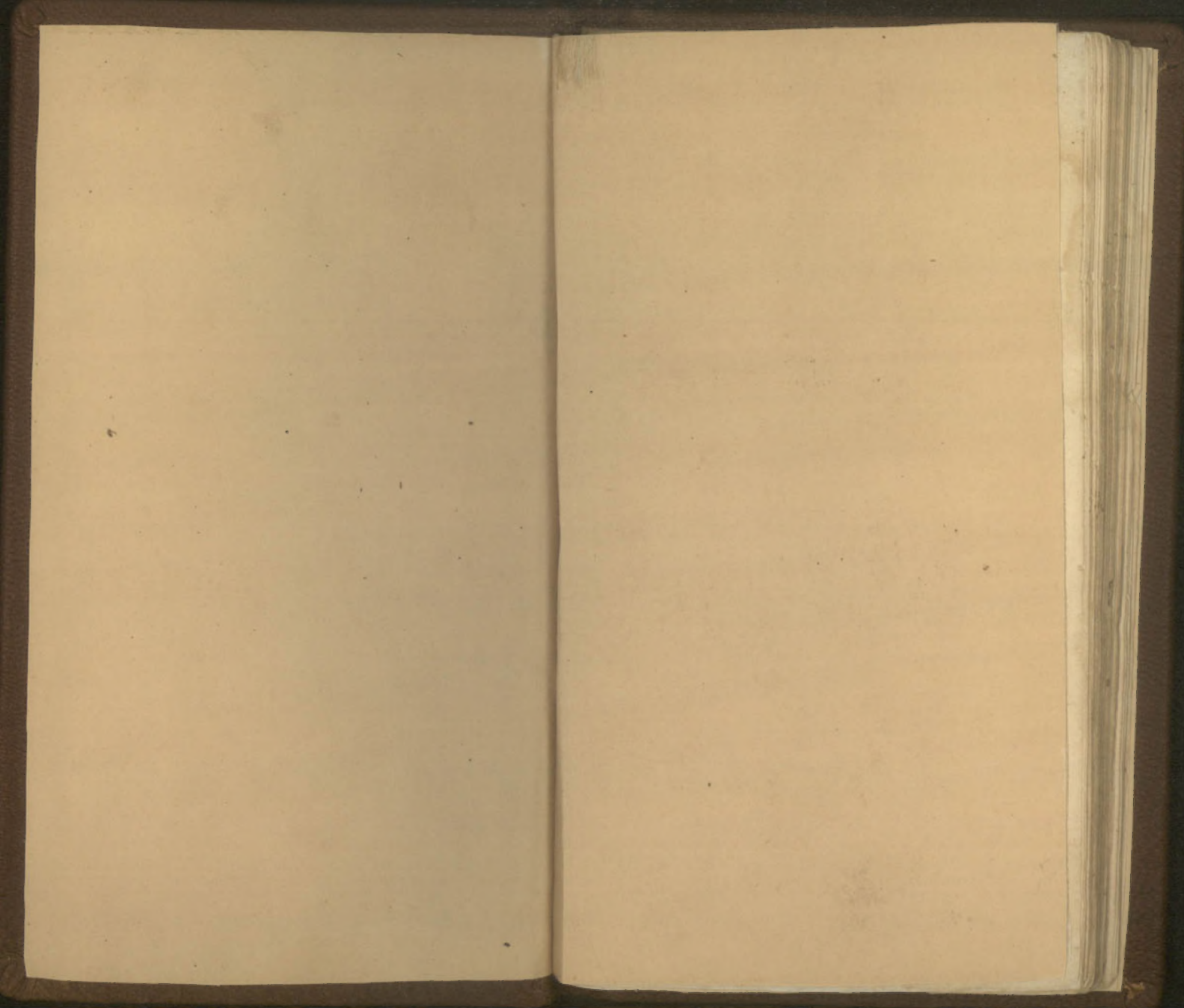
يا يؤمر به

v4

1.







خط